جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجرائم المالية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون
تخصص: قانون خاص

من إعداد الطالبة:
بورعدة يمينة

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة:
أ. د / شيخ ناجية

لجنة المناقشة

أ.د– القبي حفيظة، أستاذة محاضرة (أ) كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسا

أ.د– شيخ ناجية، أستاذة محاضرة (ا) كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.مشرفا ومقررا

أ.د–ايت شعلال لياس، أستاذ محاضر(ب) كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.. ممتحنا

تاريخ المناقشة:..03.../..07..../2025

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

سورة المجادلة الآية "11"

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل وأشكره أولا وآخر وظاهرا وباطنا أن منحنا العزم والقدرة ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت به علينا.

أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة الدكتورة شيخ ناجية التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة وكانت لنا خير عون ومعين فجزاها الله عنا كل خير ولها منا فائق التقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثراء جوانبها بملاحظاتهم القيمة.

أشكركم جميعا جزيل الشكر والعرفان، جعلها الله في ميزان حسناتكم

إهداء

الى روح أمي *الطاهرة رحمها الله التي شجعتني على مواصلة مسيرتي رغم كل الظروف.*

الى أبي الحبيب *الى خير ناصح، الى مرشدي ودليلي في هذه الحياة، الى من غرس في نفسي معنى الخير وبث في روحي معنى العمل والاجتهاد، أطال الله عمرك وجعلك تاجا فوق رؤوسنا.*

الى زوجي *وأولادي الأعزاء، الى من تحملوا معي مشقة الطريق.*

الى عائلتي الحبيبة *كبيرا وصغيرا، أهدي ثمرة دراستي وخلاصة اجتهادي.*

مقدمة

ظهرت الجرائم المالية تدريجيا عبر العصور نتيجة تطور النشاط الاقتصادي والمالي مرورا بعدة مراحل عبر التاريخ كما تأثرت بالتغيرات المختلفة سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية وكذلك السياسية.

برزت الجرائم المالية قديما وكانت منتشرة في المجتمعات، إلا أنها عُرفت بالجرائم البسيطة، ومع اختراع النقود المعدنية ظهرت جرائم تزوير العمُلات والربا والاحتيال وارتبطت الجريمة الاقتصادية بعالم الاقتصاد، كبيئة خاصة لنمو الجريمة حيث تقوم بها فئة معينة تدعى" أصحاب اللياقات البيضاء"، وهم رجال الأعمال وأصحاب النفوذ.

أدى توسع التجارة بين الدول أيضا الى بروز جرائم مالية أخرى كالرشوة والتهرب الضريبي، وأدى ظهور الشركات الكبرى والبنوك والأسواق المالية إلى انتشار الفساد الإداري بين الموظفين في الإدارات والانحراف عن القوانين والأنظمة واللوائح وهذا من أجل تحقيق مصالح شخصية، أو إنجاز مشاريع بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية.

تصاعدت الجرائم المالية في الآونة الأخيرة مثل غسل الأموال والفساد والاحتيال المالي والتهريب الضريبي، ما أدى الى قلق المجتمعات والحكومات والمؤسسات المالية الدولية، لهذا سعت التشريعات الجنائية لقمع هذه الجرائم.

تتميز هذه الجرائم بطبيعة متميزة عن الجرائم الأخرى لأنها تمس بالاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، فالضرر الناتج عنها تتحمله الدولة أو إحدى هيئاتها، وتعتبر المخاطر الناجمة عن الجرائم المالية أكبر من باقي المخاطر التي قد تترتب عن الأنواع الأخرى من الجرائم، وذلك لأن آثارها قد تشمل أجيال وحياة آلاف من البشر فانتهاك اقتصاد أي دولة يؤدي الى كوارث مالية واجتماعية تهدد حياة الأشخاص.

تعد مخلفات هذه الجرائم من أكبر الآثار الإجرامية التي تواجه المجتمعات البشرية الآن لأنها أصبحت تهدد الاقتصاديات العالمية، وتؤثر سلبا على الاستقرار الداخلي للدول هذاما يجعلها ذات وزن ثقيل في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، كما تشكل خطورة كبرى تهدد مجال العلاقات الدولية وتنتج آثار على المستوى الدولي.

تكثر النزاعات في المجتمع الذي تتفشى فيه الجرائم المالية بأنواعها، وتنتشر فيه الصدمات وذلك راجع لعدم التوازن في توزيع الثروات، وهذا ما يحصل في المجتمعات المتقدمة أو النامية من انتهاك للموارد الاقتصادية وتدميرها أو تعطيلها أو اختلاس أموال المجتمع ما يؤدي بها أيضا الى الاختلال بالتركيبة الاجتماعية، وبروز طبقات بين أفراد المجتمع، وينتج عنه آثار وخيمة تمس كل جوانب البيئة الاجتماعية وحتى الجانب الأمني والصحي للسكان.

انطلاقا مما سبق تظهر أهمية دراسة موضوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجرائم المالية، وذلك بإبراز أهم النتائج التي تُخلفها هذه الجرائم، سواء على الجانب الاقتصادي الوطني والدولي، مرورا بالجانب الاجتماعي بالنسبة للأفراد والمجتمع.

على ضوء ما تقدم توصلنا لطرح الإشكالية التالية:

فيما تكمن خصوصية المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجرائم المالية؟

للإجابة على هذه الإشكالية والإحاطة بكل جوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج التحليلي باعتباره المنهج المساعد لفهم بشكل واضح كل ما يتعلق بدراستنا، لذا قسمنا هذا الموضوع إلى فصلين، حاولنا فيهما إبراز أهم الآثار الناجمة عن الجرائم المالية، وذلك من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للجرائم المالية (**الفصل الأول**)، وكذا الآثار الاجتماعية للجرائم المالية (**الفصل الثاني**).

الفصل الأول

الآثار الاقتصادية للجرائم المالية

تعتبر الأموال عصب الاقتصاد الذي يشكل الحياة المعاصرة، وأحد مقوماتها الأساسية كما يقاس تقدم الشعوب ورقيها بتقدم وازدهار اقتصادها، لذا أصبح نظاما عالميا مترابطا تتفاعل كل أجزائه، حيث تتأثر وتؤثر في المتغيرات المختلفة، كما يعد الاقتصاد الوطني وسلامته عامل أساسي في استقرار المجتمع، ويوفر التوازن بين الإمكانيات والرغبات كما أدى الصراع على المال الى تنافس أصحاب النفوذ الاقتصادي والرؤساء والوزراء وأصحاب السلطة والمال، ليشكل خطر على النظام الاقتصادي والمالي، و زاد من خطورة هذه الجرائم على المستوى الوطني ما أدى الى زعزعة الاستقرار الداخلي بالإضافة الى الخطورة الكبرى التي نتجت عن الجرائم المالية على المستوى الدولي، حيث شكلت تهديدا في مجال العلاقات الخارجية ما أدى الى إضاعة فرص ثمينة كالاستثمارات وخلخلة الروابط بين الدول، لهذا يتم تحليل هذا الفصل من خلال النتائج الاقتصادية للجرائم المالية على المستوى الوطني **(المبحث الأول)**، والنتائج الاقتصادية للجرائم المالية على المستوى الدولي **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

النتائج الاقتصادية للجرائم المالية على المستوى الوطني

ترتب الجرائم المالية الكثير من الآثار السلبية التي تنخر الاقتصاد الوطني وتؤثر على اداء القطاع الاقتصادي للدول، وتدني مستوى ادائها وأكدت عدة دراسات على أن هذه الجرائم تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية بصفة عامة، فضلا عن تأثيرها على الأسس الاقتصادية والسياسات المالية، لهذا سنتطرق الى تأثير الجرائم المالية على الجانب الاقتصادي **(المطلب الأول)**، والتأثير على الجانب المالي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

تأثير الجرائم المالية على الجانب الاقتصادي

يترتب على الجرائم المالية آثار سلبية تمس السياسة الاقتصادية للدول، بحيث تؤثر هذه الجرائم على الدخل القومي **(الفرع الأول)**، والتأثير على الادخار المحلي **(الفرع الثاني)**، وعرقلة إنجاز المشاريع الاقتصادية وتدني نوعيتها **(الفرع الثالث)**، والتأثير على معدلات التضخم **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

التأثير على الدخل القومي

الدخل القومي هو مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين، مقابل استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، سواء داخل البلد أو خارجه خلال فترة معينة تكون عادة سنة، لذا فإن تهريب الأموال إلى الخارج نتيجة التجارة غير المشروعة كالتهريب الضريبي الذي نص عليه المشرع الجزائري في المادة 122 من الأمر رقم 76–102 [1] والمادة 18 من الأمر رقم 76–103 [2] والفقرة الثانية من المادة 193

[1] - أمر رقم 76–102، مؤرخ في 9ديسمبر 1976، يتعلق بقانون الرسم على قانون الأعمال، ج ر، عدد 103، صادر في 26 ديسمبر 1976 معدل ومتمم.

[2]- أمر رقم 76–103، مؤرخ في 9ديسمبر 1976، يتضمن قانون الطابع، ج ر، عدد 39، صادر في 15 مايو 1977 معدل ومتمم.

من الامر رقم 76– 101 [1] ، يؤدي إلى إضعاف الدخل القومي للبلد، والذي بدوره يرتب آثار سلبية على القطاع الاقتصادي [2] ، كما تؤدي جريمة تهريب الأموال نتيجة التجارة غير المشروعة، إلى إضعاف الدخل، وما ينتج عنها من آثار انكماشية وتراجع معدل زيادة الدخل القومي سنويا [3].

تسبب ظاهرة تبييض الأموال التي نص عليها المشرع الجزائري في المادة 389 مكرر من قانون العقوبات [4] ، وكذلك المادة 02 من قانون رقم 05–01 [5]، اقتطاعات من الدخل القومي ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية[6] ، و يخسر الإنتاج أحد أهم عناصره وهو رأس المال، مما يعيق إنتاج السلع والخدمات فينعكس بشكل سلبي على الدخل القومي بالانخفاض، حيث أكدت الدراسات التي أجريت على المداخيل غير المشروعة في الولايات المتحدة الامريكية أن هذه المداخيل هي المسؤولة عن انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد القومي بنسبة 27%، ونظرا لنمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي بمعدل أسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي، فإن تقديرات الناتج القومي تكون غالبا منخفضة كثيرا عن حقيقتها، وهذا يعني مسؤولية الدخول غير المشروعة والدخول المرتبطة بعمليات تبييض الأموال عن هذا الانخفاض[7].

تؤثر الجرائم المالية بشتى أنواعها، على الاقتصاد القومي من خلال دعم الجرائم الأصلية مثل المخدرات والفساد الإداري والسياسي وغيرها، حيث تؤدي إلى تهريب جانب كبير من الدخل القومي المشروع إلى خارج البلاد وهي حصيلة الأموال التي يحصل عليها

[1] - أمر رقم 76–101، مؤرخ في 9 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ج ر، عدد 102، صادر في 22 ديسمبر 1976، معدل ومتمم.

[2] - محمد ياسين بوزوينة، **" الآثار السلبية الناجمة عن الجرائم الاقتصادية"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص223.

[3] - فاديا قاسم بيضون، من جرائم أصحاب اللياقات البيضاء والرشوة وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 84.

[4] - أمر رقم 66– 156، مؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، مُعدل ومُتمم بالقانون رقم 24– 06 المؤرخ في 28 أبريل 2024.

[5] - قانون رقم 05– 01، مؤرخ في 6 فبراير 2005، المعدل والمتمم بالقانون رقم 23–01 مؤرخ في 7 فبراير 2023، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

[6] - رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر، **" الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجرائم المالية"**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات الإسكندرية، المجلد 38، العدد 06، مصر، 2022، ص 666.

[7] - نادر عبد العزيز شافي، جريمة تبييض الأموال، ط 2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص ص، 352–353.

تجار المخدرات مثلا من المتعاطين أو الأموال الحكومية والعامة المستولى عليها نتيجة الفساد، ما يعني إضعاف الدخل القومي المحلي وما يرتبط به من آثار سلبية تؤدي إلى تراجع الدخل القومي [1].

تجدر الإشارة إلى أن جريمة غسيل الأموال وتحويل أموالها غير المشروعة إلى الخارج يترتب عليه اقتطاع جزء من الدخل القومي، مما يحرم الاقتصاد الوطني من استثمار هذه الأموال في المشروعات الإنتاجية، وينتج عن ذلك نقص في حجم الاستثمارات، ما يؤدي إلى نقص الدخل القومي، ومن ناحية أخرى فإن الأنشطة المرتبطة بجريمة غسل الأموال تؤدي إلى نقص الإيرادات الضريبية، مما يدفع الدولة إلى رفع أسعار الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، وذلك يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على الممولين، و انخفاض حجم مدخراتهم، في حين أن الأنشطة غير المشروعة لن تخضع للضريبة، وينجم عن ذلك عدم المساواة في الأعباء الضريبية.

تنطوي عمليات غسيل الأموال على اقتصاد خفي، ما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدخل القومي المعلن والدخل غير المعلن لاحتوائه على أموال غير مشروعة، فضلا عن حدوث خلل في السياسة المالية، وانتشار الأزمات وتراجع معدلات النمو [2]، كما أن تأثير الجرائم الاقتصادية لا يتوقف على الدخل القومي فحسب، بل يمتد أثرها السلبي ليشمل توزيع الدخل القومي، والذي له صلة بالرفاهية الاقتصادية للسكان، فكلما زادت درجة عدالة توزيع الدخل القومي ارتفعت الرفاهية الاقتصادية للمجتمع [3].

يقصد بتوزيع الدخل القومي أن نسبة صغيرة من أفراد المجتمع، تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل، بينما توزع نسبة صغيرة من الدخل على أفراد المجتمع[4]، حيث

[1] - رمزي نجي القسوس، غسيل الأموال جريمة العصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 58.
[2] - رباب مصطفي عبد المنعم الحكيم، جريمة غسل الأموال وآثارها على المصلحة العامة، المؤتمر الدولي الثالث، حماية مصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، القاهرة، يومي 21 و22 أكتوبر 2019، ص ص، 245–246.
[3] - محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 287.
[4] - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عاطية ناصف، علي عبد الوهاب نجى، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، مصر،2008، ص 22.

يحصلون على مداخيل دون وجه حق تنتزع من فئات منتجة في المجتمع أو من مصادر خارج البلاد، الأمر الذي يؤدي الى التوزيع العشوائي للدخل القومي، كما يساهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع [1].

يظهر الفساد في صور وأشكال مختلفة، وهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه، ونص عليه المشرع الجزائري في القانون رقم 06–01[2] المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته حيث أن تزايد حالات الفساد الإداري المتمثلة في الرشوة واستغلال النفوذ واختلاس المال العام له آثار سيئة، فعند تفشي هذه الجرائم في أي مجتمع إن لم يتوفر حد رقابي محكم للحد منها فستؤدي الى سوء توزيع الدخل القومي[3]، فعلى الرغم من أن أهداف التنمية هو تقليل التفاوت في الدخل، والثروات بين أفراد المجتمع الواحد، الا أن الرشوة تؤدي إلى حصول فئة من الأفراد على مكاسب بطرق غير مشروعة، أكثر من غيرها وهذا يساعد بمرور الوقت على زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي [4].

الفرع الثاني

التأثير على الادخار المحلي

أدى الادخار دورا حيويا مهما في التنمية الاقتصادية منذ القدم، وأسهم في تكوين رؤوس أموال لا بأس بها، حيث كان له أثر في تحديد مسار مستوى التنمية في جميع المستويات[5] .

تؤثر الجرائم المالية على اقتصاد الدول، حيث يبرز تأثير عمليات غسيل الأموال على انخفاض معدل الادخار، وبدرجة ملموسة في الدول النامية (الدول الرخوة) التي تشيع فيها

[1] - محمد ياسين بوزوينة، **"الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية"**، مرجع سابق، ص223.

[2] - قانون رقم 06–01، مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحتهما، ج ر، عدد 74 الصادر في 22 نوفمبر 2006.

[3] - حمزة بن علي، قويدر معيزي، كمال طاطاي، **"الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته"**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 01، جامعة علي لونيسي، البليدة 02، 2023، 406.

[4] - صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، 1994، ص ص، 92–93.

[5] - إبراهيم عبد اللطيف عبيدي، الادخار مشروعيته وثمراته، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات، 2011، ص 45.

الرشاوي، والتهريب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها، بسبب هروب رأس المال الى الخارج عندما تقترن به التحويلات النقدية بين البنوك المحلية والأجنبية وفي مثل هذه الحالة تعجز المدخرات المحلية على الوفاء باحتياجات الاستثمار ويتسع نطاق الفجوة التمويلية، حيث يتم إيداع المدخرات في البنوك الخارجية دون استثمارها محليا، وعلى هذا الأساس يعتبر تبييض الأموال نوع من أنواع الفساد المالي والاقتصادي وهو يؤثر بدرجة كبيرة على انخفاض معدل الادخار[1].

ارتبط اللجوء الى تبييض الأموال عن طريق شراء الذهب والتحف الفنية وبعض السلع، الى اتجاه الأموال للاستهلاك، ومن ثم يقل القدر الموجه الى الادخار وهذا يعني ان هناك علاقة عكسية بين غسيل الأموال والادخار المحلي[2].

تؤدي عمليات غسيل الأموال الى تهريب رأس المال الوطني الى الخارج وتقوم تحويلات النقدية الى البنوك الأجنبية بتسريب جزء من الدخل القومي وانخفاض معدل الادخار، وبالتالي نلاحظ تحقق عدة احتمالات أهمها:

ـ هروب رأس المال الى الخارج ما ينجر عنه عجز الدولة عن الوفاء بالاستثمار، لأن المدخرات تم إيداعها في البنوك دون استثمارها ما يؤثر سلبا على حجم المدخرات.

ـ تبقى الأموال محل التبييض داخل البلاد دون تهريبها، وعدم استثمارها وتوجيهها الى تيار الاستهلاك عن طريق شراء الذهب والعقارات، بقصد المضاربة بأسعارها ما يؤدي الى تقليل القدر الموجه الى الادخار المحلي [3].

[1] ـ روميسة بلقاسم كحلولي، ندى صالح صالح، دور البنوك في محاربة جريمة تبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019– 2020، ص 25.

[2] ـ أحمد لدرم، **" أثر بعض نماذج الجريمة الاقتصادية في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية"**، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص 214.

[3] ـ ليلى رابحي، خيرة العطري، الآثار السلبية لجريمة تبييض الأموال على الاقتصاد وطنيا ودوليا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016–2017، ص 25.

الفرع الثالث

عرقلة إنجاز المشاريع الاقتصادية وتدني نوعيتها

تعمل الجرائم المالية بشكل عام وبمختلف أشكالها على إعاقة وعرقلة المشاريع الاقتصادية، وتعتبر جريمة الرشوة إحدى هذه الجرائم إذ تعمل على القضاء على روح المبادرة لإقامة مشاريع جديدة، لما يقف عليه المسؤولون الحكوميون من إجراءات معقدة وبيروقراطية في وجه أصحاب الكفاءات والقدرات لجلب مشاريع واستثمارات، فالجزائر مثلا شهدت تطورات هامة في مجال إنجاز المشاريع الاقتصادية، خصوصا بعد انتقالها من الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا، الى الاقتصاد الحر وتمكنت الدولة من وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي، إذ أعطيت فيها الأولوية لتنمية الاقتصاد الوطني وقد واكبت سياسة الانفتاح التي انتهجتها الجزائر، سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في اطار التعديل الهيكلي.

بذلت الجزائر جهودا في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أننا نلاحظ ظهور بعض الانزلاقات ومظاهر الفساد الاقتصادي التي تعتبر من بين العوامل المؤثرة على الاقتصاد الوطني الجزائري [1].

يتبين أن اتساع ظاهرة الفساد الاقتصادي في بعض القطاعات الاقتصادية الجزائرية ليشمل العديد من القطاعات الحيوية، مثل قطاع النقل الذي عرف الكثير من الفضائح مثل مشروع إنجاز السكة الحديدية بجيجل، والذي أسندت مهام إنجازه الى شركة فرنسية، حيث عندما أعلنت الشركة الوطنية للسكك الحديدية"Bouygues" عرضها المناقصة دوليا، ولكن قبل بضعة أشهر من توقيع العقد وبدء الأشغال طلبت الشركة الفرنسية إعادة تقييم القيمة المتفق عليها في البداية (المشروع بحوالي مليار دينار)، وهو ما يمثل زيادة قيمتها بحوالي35% وقد ادعت الشركة الفرنسية أن مسؤولين من الشركة قد طلبوا منها المشاركة

[1] - حسين بوعبيد، سمية بوترید، الرشوة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012–2013، ص ص 44–45.

في المناقصة بعرض منخفض حتى يتم الموافقة على عرضها، ومراجعة قيمة المشروع لاحقا بعد موافقة الحكومة الجزائرية على العقد الجديد، ولم يملك المدير العام الجديد للشركة الجزائرية إلا أن يرد بانه لا علم له بهذه الإدعاءات وما عليه إلا احترام ما جاء في العقود السابقة وتطبيق بنودها، لذلك رفضت الشركة بدء الأشغال مالم تتم مراجعة بنود العقد وبعد ذلك أعلنت الصحافة الجزائرية أن الشركة قد تمكنت من الحصول على مبلغ إضافي يقدر بمليار دينار جزائري وهذا بمصادقة من الوزير.

يبرز من ذلك أن للرشوة آثار تؤدي الى عرقلة إنجاز المشاريع الاقتصادية، وبلوغ درجة معتبرة من الجمود الاقتصادي والذي من شأنه أن يدفع أصحاب الكفاءات والقدرات الاقتصادية، على إقامة مشاريعها في الخارج في ضوء ملاءمة الظروف والإجراءات نظرا لغياب التقدير وانتشار المحسوبية في بلدانهم الأصلية [1].

طبقت الجزائر اصلاحات في سبيل تحقيق الزيادة السريعة في مشاريعها الاقتصادية وتحسين نوعيتها وجودتها لبلوغ التنمية، الا انه ثمة مجموعة من العراقيل والتحديات على غرار الفساد الاقتصادي من ارتفاع نسبة الرشوة التي شهدت في الآونة الأخيرة تزايدا ملحوظا، والتي تساهم وبشكل كبير في تدني جودة ونوعية مختلف المشاريع الاقتصادية، إذ يتأثر الجانب الاقتصادي عموما جراء الممارسات المنحرفة وعلى المدى البعيد، أي تتسبب الرشوة في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني وذلك بسبب هشاشة ورداءة المشاريع الاقتصادية المنجزة، بالإضافة الى قلة كفاءة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة التي تحد من الاستثمار للموارد المخصصة وكذا نوعية الخدمات [2].

تنفق الدولة في مجال الخدمات الصحية مثلا مبالغ ضخمة سنويا في سبيل تحسين وضعيات مستشفياتها من رعاية صحية وتوفير الأدوية، الا أننا نلاحظ دائما تدني قيمة الخدمات المقدمة وهشاشة المستشفيات من عدم توفر أدنى شروط العمل فيها، كالنظافة وندرة الأطباء، ويظهر ذلك من خلال الاحتجاجات المتكررة التي يعرفها القطاع الصحي في بلادنا، لتحسين وضعية العمل فيه ولذلك نجد أن كل الأموال الهائلة المنفقة في هذا

[1] - حسين بو عبيد، سمية بو تريد، مرجع سابق، ص 46.
[2] - موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 36.

المجال لا تشكل إلا هدفا يسعى الى تحقيقه مسؤولي السوء وعنصرا جاذبا لسوء الاستخدام وذلك من خلال تقديم الرشاوي لأولئك القائمين على تنظيم العمل الصحي والمهنيين الطبيين دون مراعاة تحقيق أهدافها الرئيسية، حيث تعدى الفساد الحد وامتد ليمس قطاعات أخرى مثل قطاع البناء، الذي يشمل بناء المنشآت الاقتصادية التحتية كالسدود والطرقات والمنشآت الصحية والتربوية وحتى الإسكان الذي توسع فيه الفساد بشكل رهيب، وهذا ما يظهر بأن قطاع البناء في الجزائر مليء بالتجاوزات والفساد والرشاوي وذلك من خلال إرساء المناقصات التي تعتمد على متعاقدين أقل كفاءة[1] .

الفرع الرابع

التأثير على معدلات التضخم

التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر مقياسا واسعا لزيادة تكلفة المعيشة في بلد ما[2]، وكون عمليات غسيل الأموال توظف كميات كبيرة من الأموال المغسولة في التيار الاستهلاكي لأفراد المجتمع، تتصف بعدم الرشد والعشوائية في الإنفاق ولا تقيم وزنا للنقود بالمقارنة مع منفعة السلع والخدمات المعروضة في الأسواق، فيرتب ذلك ارتفاع الأسعار ويحدث موجات تضخمية مصحوبة بتدهور القوة الشرائية للنقود[3].

يزيد ارتكاب الجرائم المالية حتما من نسبة التضخم، لأن مرتكبي هذه الجرائم يزداد دخلهم على حساب الفئات الأخرى للمجتمع، وتوجه للاستهلاك العشوائي ما يؤدي الى تدهور القدرة الشرائية للنقود، وتعد عملية التهرب من سداد الضرائب أحسن مثال لارتفاع معدلات التضخم، لأن الضرائب المباشرة من أهم موارد الدولة وعدم سدادها سيؤدي الى

[1] - حسين بوعبيد، سمية بوتريد، مرجع سابق، ص ص، 47–48.
[2] - ضياء مجيد الموسوي، التنمية الاقتصادية في التثبيت والتكييف والإصلاح الهيكلي لاقتصاد، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 33.
[3] - رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، مرجع سابق، ص 250.

نقص في الإيرادات العامة، ما يجعلها تفرض المزيد من الضرائب غير المباشرة، والتي لها أثر كبير في زيادة الأسعار ومنه ارتفاع نسبة التضخم[1].

ينتج عن توظيف كميات كبيرة من الأموال المغسولة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة لزيادة الطلب عليها مما يؤدي لرفع الأسعار، فتضطر الدولة حينها الى الزيادة في الإنفاق العام، والتوسع في السيولة النقدية وما يصاحب ذلك من حدوث موجة تضخمية [2].

ينتج أيضا عن جريمة تبييض الأموال ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة لزيادة الأسعار، ووجود أموال طائلة وتدهور القوة الشرائية، والإنفاق بترف وتضخم في الطلب الكلي للخدمات [3].

تزيدعمليات تبييض الأموال من التدفق النقدي، إلى تيار الاستهلاك سواء في حالة التبييض عبر البنوك أو القنوات المصرفية أو عن طريق السلع والذهب وغيرها، وهذا يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية، لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك، ونظرا لأن عملية تبييض الأموال وما يرتبط بها من حركة الأموال عبر البنوك المتعددة على مستوى العالم، فإنها تساهم بشكل ملحوظ في توسع السيول الدولية، ومن ثم يمكن أن تؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية [4].

المطلب الثاني

تأثير الجرائم المالية على الجانب المالي

تؤثر الجرائم المالية على الجانب الاقتصادي للدول، وتؤثر أيضا على الجانب المالي وينتج عنها آثار سلبية عديدة يصعب حصرها، لذا سيتم التطرق الى أهم الآثار منها الإضرار بقيمة العملة الوطنية **(الفرع الأول)**، والاضرار بالنظام المصرفي **(الفرع**

[1]- محمد ياسين بوزوينة، **"الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية"**، مرجع سابق، ص222.

[2] - دريس باخوية، جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الجنائي الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011–2012، ص ص، 66–67.

[3] - فاديا قاسم بيضون، مرجع سابق، ص 84.

[4] - نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص 355.

الثاني)، وصولا الى الاضرار بالخزينة العمومية **(الفرع الثالث)**، وأيضا التأثير على السياسة المالية **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

الإضرار بقيمة العملة الوطنية

تخرج الأموال غير المشروعة من المؤسسات المالية للدولة، ما يؤدي الى نتائج وخيمة أهمها تدهور العملة الوطنية المحلية، حيث أن استبدال العملة الوطنية المستمدة من الأنشطة الإجرامية بأخرى أجنبية في سبيل تبييضها عن طريق تحويلها، يترتب عليه انخفاض قيمتها إزاء تلك العملات المحولة إليها وذلك بزيادة عرض العملة الوطنية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية.

يؤدي سحب الأموال أو الإيداعات من طرف المبيض فجأة من البنوك الوطنية تمهيدا لحمل هذه الأموال نقدا عبر الحدود أو إجراء التبييض العيني عليها أو تحويلها بالوسائل الإلكترونية، الى ارتباك سوق العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قيمتها[1].

تمس عملية تبييض الأموال بقيمة العملة الوطنية، نظرا للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الأموال الى الخارج، وما يعني ذلك زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي تم تحويل الأموال المهربة اليها، بقصد الإيداع في البنوك الخارجية أو بغرض استثمارها هناك ولا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، أي أن عملية تبييض الأموال تساهم في تدهور قيمة العملة الوطنية مما يوجب التصدي لها حماية لهذه العملة[2].

تساهم جريمة تبييض الأموال في إعاقة تنفيذ السياسات الرامية الى تحرير الأسواق المالية، كما تضيف عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات، نظرا لاعتماد غسيل الأموال على

[1] - ليلى رابحي، خيرة العطري، مرجع سابق، ص ص، 22–23.
[2]- نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص356.

النقد الأجنبي لسهولة تحويله من دولة لأخرى، فتتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية ويتضاعف العجز في قيمة المدفوعات [1].

الفرع الثاني

الإضرار بالنظام المصرفي

يعتبر النظام المصرفي الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على المؤسسات المالية الوطنية وقوتها، وبعد أن كانت وظيفتها تقتصر على عمليات الصرف وتجارة النقود، أصبحت تلعب دورا وسيطا بين المودعين الذين يأتمنونها على أموالهم، كونها المكان الرئيسي الذي تجتمع فيه المدخرات الوطنية لمختلف فئات المجتمع، وبين المقترضين وكل متعامل يحتاج الى تمويل مالي[2]، فهي مساهما رئيسيا في تمويل المشاريع التجارية والصناعية، والاستثمارات الداخلية والخارجية.

وجب على المؤسسات المصرفية الالتزام بقوانين المهنة من أجل منح الثقة للمتعاملين، فأي تجاوزات في هذا القطاع تشكل زعزعة لثقتهم والمساس بالاقتصاد الوطني، وخير مثال على ذلك ما حدث في قضية الخليفة بنك التي من ورائها فقد المتعاملين الثقة في البنوك ككل والبنوك الخاصة بصفة أكبر.

يعتمد القائم على إدارة النظام المالي أو المصرفي للدولة على مقدار السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك وذلك في رسم السياسة المالية والائتمانية، وكما نعلم أيضا أن عملية تبييض الأموال القذرة تقوم على تهريب الأموال من دولة لأخرى، حيث ينصب الاهتمام على إيجاد غطاء عبر عملية التوظيف، التي تسمح بشرعية هذه الأموال، إذ أن إدخال الأموال غير المشروعة في الدورة المالية يؤدي حتما الى إخفاء مصدرها وإعطائها الصبغة الشرعية في دولتين، وهذا ما يؤدي الى الإخلال بالسياسة النقدية المتوفرة فيهما،

[1] - دريس باخوية، مرجع سابق، ص67.

[2] - صباح سعيدي، بدائل العقوبات الجزائية في الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2024، ص 11.

فالدولة المحول إليها هذه الأموال تعتقد بوجود سيولة نقدية زائدة، في حين أن هذه السيولة النقدية سيعاد تحوليها مرة أخرى للخارج مما يؤثر على السياسة المالية في الدولتين[1].

تعيق عملية تبييض الأموال تطور المؤسسات المالية الهامة الداخلية للدول، فهي تساهم في تفشي الفساد في النظام المالي وتضعف سيطرة البنوك، الأمر الذي يؤثر سلبا على أمن هذه البنوك وسلامتها، بحيث يتعرض المشرفون عليها للتهديد، ولا شك أن ذلك يؤدي الى تزايد عدد المصارف التي تقوم بتبييض الأموال، فتجد أغلبية البنوك نفسها مضطرة لمجاراة الأوضاع السارية، وبالتالي ترضخ للضغوطات التي تتعرض لها، لأن أغلب الأموال غير المشروعة تمر عبرها [2]

الفرع الثالث

الإضرار بالخزينة العمومية

تؤدي الجرائم المالية عامة والجريمة الضريبية خاصة الى الإضرار بالخزينة العمومية للدولة، بحيث يفوت عليها جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح عاجزة عن اداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها.

تضطر الدولة للجوء الى وسائل تمويلية أخرى في ظل عجز ميزانيتها، كالإصدار النقدي والاقتراض، وهذه الأخيرة قد تؤثر تأثيرا بليغا على التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ذلك أن سياسة صندوق النقد الدولي تمتاز نوعا من النفاق، فمعظم البرامج التي قامت بتمويلها في دول العالم الثالث كانت نتائج الإصلاح فيها كارثية، فهي تخدم وتكرس مصالح الدول الغربية، وتسير وفق رؤية المؤسسات المالية الدولية، لهذا فإن الجرائم الاقتصادية تترتب عليها أضرار كثيرة تؤدي الى إهدار المال العام، إذ يعود على الدولة بالخسارة المالية، وتقف دون التقدم الاقتصادي والرقي الحضاري للمجتمع، كما تحطم

[1] - إبراهيم مجاهدي، **" الآثار القانونية لجريمة تبييض الأموال"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 52، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015، ص215.

[2] - ليلى بن قلة، وحدات المخابرات المالية ودورها في مكافحة تبييض الأموال، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015–2016، ص 62.

نشاط الأفراد المالي والاقتصادي وتفسد الذمم وتشجع على خيانة الأمانة وتجلب الفقر والتخلف للبلاد والعباد، وترتفع تكلفة المعاملات بسبب الرشاوي و الاحتكار وغير ذلك من الأضرار الاقتصادية [1].

يؤدي الفساد الى خفض الإيرادات الآتية من الضرائب والرسوم، حيث يقوم العديد من المتعاملين الاقتصاديين والمكلفين بالضرائب بدفع مبالغ مالية على شكل رشاوي وعمولات لأعوان ومفتشي الضرائب، وكذا الجمارك وغيرهم من إطارات الدولة، لتفادي تسديد الضرائب المترتبة عليهم أو حصولهم على إعفاءات ضريبية بطرق غير مشروعة، وكل هذه الأعمال تؤثر بالدرجة الأولى على الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة، ما يؤدي الى تراكم الديون المحلية وعجز الميزانية العامة[2]، لهذا تلجأ الدولة لعدة حلول من شأنها امتصاص العجز في الميزانية، كفرض المزيد من الضرائب غير المباشرة لسهولة تحصيله إلا أنها بهذا الإجراء تزيد من الأعباء على المستهلك البسيط لكون هذا النوع من الضرائب يتميز بعدم العدالة، لتساوي الكل في دفعه غنيا كان أو فقيرا، فهي مفروضة على السلع الاستهلاكية والخدمات، وبالتالي تحمل الدولة المستهلك عبئ تغذية خزينة الدولة نتيجة عجزها عن تحصيل الضرائب والرسوم المباشرة[3].

يصبح التمويل الخارجي من قروض واستثمارات أجنبية، هو الخيار الوحيد أمام الدولة في حالة ضعف المدخرات المحلية مع وجود مديونية وتعويضات كبيرة، حيث تقدم المؤسسات المالية الدولية القروض والمساعدات للدول، مقابل تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي بهدف توجيه وتصحيح مسارات الاقتصاد، نحو تخصيص الموارد وتوظيفها لإطلاق العنان لعملية النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق عملية التنمية، إلا أنه وبسبب انتشار الفساد فشلت برامج الإصلاح الاقتصادي، لأن الأموال بدلا من أن يتم توظيفها في جهود التنمية، تم ضياع بعضها في عمليات فساد مالي كبير، قام به كبار السياسيين

[1] - محمد ياسين بوزوينة، **"الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية"**، مرجع سابق، ص 227.
[2] - يمينة عاتي، **"الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية"**، مداخلة القيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الوطني الأول بعنوان، الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 24و25 أبريل 2018، ص 6.
[3] - صباح سعيدي، مرجع سابق، ص 279.

وأصحاب النفوذ في السلطة، حيث قاموا بتحويل تلك المبالغ الى حسابات سرية في مختلف دول العالم بدافع طمعهم المفرط للثروة والسلطة[1].

كشفت **منظمة النزاهة الدولية** في تقريرصدرسنة2008، أن الرشوة والفساد والتهرب الضريبي الى جانب العمليات المالية غير المشروعة، كلفت الجزائر فاتورة خيالية، حيث تمكنت شبكات الفساد من تهريب (6 13)مليار دولار وما يعادل (920 97) مليار خلال الفترة الممتدة من2000 الى 2008، أي بمعدل 7 1مليار دولار سنويا، كما قدر الباحثون أن تهريب رؤوس الأموال من 30 دولة إفريقية بين عامي 1970و 1996 قد بلغ(187) مليار دولار وهو ما يفوق مديونيات هذه الدول مجتمعة، وكذلك ما حدث في نيكاراغوا، حيث طبقت برامج الإصلاح عام 1994، من أجل الحصول على قروض إلا أنها تسربت الى جيوب السياسيين وكبار الموظفين [2].

تؤدي جريمة الاختلاس وجريمة التهريب الضريبي الى هدر الموارد المالية للدولة وعجز الموازنة العامة وسحب رؤوس الأموال من السوق المحلية، لأن المتورطين في ذلك يلجؤون الى تهريبها الى البنوك الأجنبية خوفا من فقدانها في حالة مقاضاتهم، الأمر الذي ينقص محورا هاما في عملية التنموية وهو رؤوس الأموال، ويساعد على اتساع حجم الاقتصاد غير رسمي ما ينجم عنه مؤسسات تنشط بشكل غير قانوني نظرا لخضوعها لمصاريف أكثر من ضرائب وتأمين على العاملين.

يميل مسؤول الحكومة الفاسد، الى الاهتمام بأنواع النفقات العامة الاستهلاكية التي تحقق فرصا أكبر للفساد كمشاريع البنية التحتية الكبيرة، أو مشاريع التسلح التي يصعب مراقبتها ومتابعتها نظرا لطابعها السري والتي تسند للشركات خاصة في شكل صفقات عمومية، مما يشوه تركيبة النفقات العامة.

[1] - عمر الحضرمي، ظاهرة الفساد، الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كلية الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014.
[2] - نقلا عن عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص 49.

تتكبد الدولة خسائر كبيرة في سعيها للقضاء على الفساد، من خلال تخصيص مبالغ ضخمة للمراقبة والتفتيش، وتدريب القوى البشرية أو توفير إمكانيات مادية وتجهيزات بدل استغلالها في المشاريع الإنتاجية [1].

الفرع الرابع

التأثير على السياسة المالية

تؤثر الجرائم المالية على صياغة السياسات المالية أو النقدية أو التجارية، حيث تؤثر عمليات تبييض الأموال سلبا على صياغة هذه السياسات، وذلك لعدم دقة البيانات والمعلومات اللازمة، ومن ثمة تحد من كفاءتها وفاعليتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فنظرا لاعتماد تخطيط وإدارة السياسات الاقتصادية في الدولة على السيولة المتوفرة لدى المصارف، لأن الأموال المراد غسلها تنتقل من دولة لأخرى بمبالغ كبيرة وبشكل مفاجئ الأمر الذي يؤدي الى انخفاض مقدار السيولة في الدولة المحول منها الأموال لتزيد من سيولة الدولة المحول إليها الأموال المغسولة، فيؤدي هذا التحول المفاجئ الى خلل في المخطط الاقتصادي للدولتين[2]، فالمشرفون على وضع السياسة النقدية لا يعرفون بدقة حجم التدفقات غير المحسوبة، مما يؤثر على مصداقية وفعالية قراراتهم وصعوبة وضع خطط لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، بالإضافة الى صعوبة تتبع الصفقات والمعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، إضافة الى وجود حسابات اقتصادية غير حقيقية ومنه إحداث اختلالات بين المتغيرات الاقتصادية[3].

قدر **"ميشال كامديسو" المدير السابق لصندوق النقد الدولي (F.M.I)**، أن حجم عمليات تبييض الأموال يبلغ مابين 2%و5%، من إجمالي الناتج المحلي لجميع بلدان العالم، أو ما يقارب600 مليار دولار، وفي بعض بلدان الأسواق الناشئة، قد تكون عائدات

[1] - حمزة بن علي، فخر الدين رزيق، الفساد الإداري وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017–2018، ص44.

[2] - عيسى بن علية، جهود وآليات مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2009–2010، ص 57.

[3] - أحمد لدرم، مرجع سابق، ص 15.

الأعمال غير المشروعة هذه تفوق بكثير من الموازنات الحكومات، مما يؤدي الى فقدان السيطرة على السياسة المالية للبلاد[1].

المبحث الثاني

نتائج الجرائم المالية على المستوى الدولي

تجاوزت المخاطر التي تنتج عن الجرائم المالية الاقتصاد الوطني بل امتدت آثارها حتى على المستوى الدولي، من خلال قلة جذب الاستثمارات للدول والمساس بالأسواق المالية التي لها دورا مهما في تطوير الاقتصاد، لذا سنتعرف على المخاطر الاقتصادية للجرائم المالية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية **(المطلب الأول)**، والمخاطر التي تمس السوق العالمية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

عرقلة المشاريع الاستثمارية

يحظى الاستثمار بعناية كبيرة لدوره البارز في التنمية الاقتصادية، لهذا تعد الجرائم المالية خطر يهدد ازدهارها ويمس المنافسة الشريفة بين الدول، هذا ما سنفسره من خلال التأثير على الاستثمار المحلي **(الفرع الأول)**، والتأثير على الاستثمار الأجنبي **(الفرع الثاني)**، وكذا تشويه المنافسة **(الفرع الثالث)**، وتدمير أسس الاقتصاد العالمي **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

التأثير السلبي للجرائم المالية على الاستثمار المحلي

عَرَّفَ الاقتصاديون الاستثمار بأنه : **"إضافة جديدة الى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بقصد زيادة الناتج الى الثروة الوطنية أو الى رصيد المجتمع من رأس المال كما أن مضمونه إنشاء مشاريع جديدة وتحقيق الربح، فالاستثمار له تأثير واضح**

[1] - مختار شيبلي، مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي، مذكرة الماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيد دحلب، البليدة، 2004، ص25.

على الدخل الوطني، ويهدف الى الاستفادة من وفرة اتساع الأسواق"[1]، وكلما انتشرت الجرائم الاقتصادية فهي تنعكس على الاستثمار وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي للدول[2].

تعد الاستثمارات الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني، ومدى تحقيق الرفاهية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار هذه الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، وجذب العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية والتي تؤثر بدورها على جذب المشاريع الأجنبية[3]، حيث يساهم الفساد الإداري والمالي في إضعاف مناخ الاستثمار لأن البيئة الاستثمارية التي لا تتسم بالشفافية والنزاهة و لا تخضع للمعايير والضوابط القانونية المتعارف عليها، المتمثلة في التحفيزات والامتيازات القانونية و الاقتصادية المعطاة للمستثمرين[4]، تؤدي الى عزوف المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب الجادين على الإقدام لإنجاز مشاريعهم وتوظيف أموالهم[5].

يعد الفساد الوسيلة المستخدمة للحصول على الحقوق والصفقات والتراخيص في هذه الدول، لهذا يكون مناخها طاردا للاستثمار كما يؤدي الى هروب رؤوس أموالها الى الخارج، وفي هذا المجال يقول رئيس البنك الدولي **"جيمس دولفنسون:"** تظهر أدلة أن الدول التي لديها مستويات عالية من الفساد معرضة لخطر التهميش في عالم التفاعل الصناعي السريع، وأن الأسواق اليوم مفتوحة ولا تستطيع أن تعمل خلف أبواب مقفلة،

---

[1] - سعاد طيبي، **" العلاقة بين سياسة الاستثمار وطموحات المستثمرين في النظام القانوني الجزائري"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي الرابع حول **"دور الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني"**، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 13و 14 ديسمبر، 2017، ص ص، 6-7.

[2] - طاهر بوعبد الله، حبيب قنوني، **" أثر الجريمة الاقتصادية على التنمية في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2017، ص 156.

[3] - سالم صلال الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 17.

[4]- هجيرة تومي، **" تسوية منازعات الاستثمار"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي الرابع حول **" دور الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني"**، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 13 و14 ديسمبر 2017، ص 116.

[5] - يمينة عاتي، مرجع سابق، ص6.

والمستثمرون لديهم خيارات متعددة وهم أكثر قدرة على نقل أموالهم الى حيث أخطار الفساد أقل[1].

يؤدي الفساد الى انخفاض العائد على الاستثمار بسبب ارتفاع التكاليف، نتيجة قيام المستثمرين بدفع العملات والرشاوي للجهات المحتكرة للحصول على التراخيص ومختلف الخدمات العامة، كما أن الروتين وكثرة الإجراءات واستغراقها وقت أطول يفقد المشاريع أهميتها، الأمر الذي ينعكس سلبا على بيئة الأعمال، ويبعث على الاستياء لدى المستثمرين نتيجة شيوع جو من عدم الطمأنينة، حيث أن انتشار الفساد يرسل إشارة الى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة مما يجعل الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب، وهو ما يؤدي في النهاية الى تدني الاستثمار المحلي والأجنبي فيعود سلبا على النمو الاقتصادي[2].

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية، الى أن للرشوة تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال خفضها لمعدلات الاستثمار، فنجد أن المستثمر غالبا ما يترك البيئة التي يكثر فيها الفساد، لأن صاحب المشروع الاستثماري عليه أعباء إضافية عند رغبته للقيام بنشاط استثماري، وكما أن تكلفة دفع الرشاوي تعد باهضه، والتي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب زائدة تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال والمشروعات[3].

تساهم الأوضاع الفاسدة في الدولة الى هروب المستثمر المحلي وأصحاب الكفاءات والقدرات الى الخارج، والاستثمار في أنشطة تحقق عائدا أقل وبرأس مال أقل، وهذا ما يؤثر سلبا على حجم المدخرات المحلية وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن الوفاء بالاستثمار، مما ينعكس سلبا على ميزانيتها، فيؤدي الى عجزها لذا فإنها تعمل جاهدة على

[1] - عبد العالي حاجة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص98.

[2] - آمنة محمدي بوزينة، محاضرات في مقياس مكافحة الفساد، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019–2020، ص18.

[3] - حسين بوعبيد، سمية بوتريد، مرجع سابق، ص ص، 32.

زيادة الضرائب على أصحاب المشاريع الاستثمارية في الدولة، واللجوء لهذه الوسيلة يزيد من الهروب الرأس المالي المحلي الى الخارج تجنبا للضرائب المرتفعة[1].

يؤدي انخفاض مستوى الرشوة في الدولة الى الرفع من معدل الاستثمار، أين تقترح العديد من الدول التي مستها ظاهرة الرشوة ووضع مقاييس من أجل جذب الأجانب والمواطنين الأصليين للاستثمار في بلدانهم الأصلية للرفع من اقتصادها المحلي[2]، كما أنه في ظل الفساد يفضل المستثمرون البعد عن الخوض في الاستثمارات الإنتاجية والميل الى الأنشطة الخدمية العقارية، على حساب الأنشطة الإنتاجية فعندما يتوقع المستثمرون عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات المعلنة وعجز الدولة عن تطبيق القوانين، وأن البيروقراطية الفاسدة هي الحاكم والمسيطر في كل شيء في الدولة فكل ذلك يدفع المستثمر الملتزم الى الرغبة في تحقيق أرباح من خلال الاستثمارات الخدمية، وقد تؤدي الأوضاع السائدة الى هروب المستثمر الى الخارج[3].

يعوق انتشار الفساد أيضا التنمية الاقتصادية ويرفع من كلفتها، ويلجأ بعض المستثمرون قبل إبرام عقودهم الى الاطلاع على تقارير منظمات الشفافية ذات المصداقية أما المستثمرون الذين يهمهم الربح السريع والعالي، "فيسألون عن مفاتيح الفساد"، وعن رجال الأعمال المحليين من أصحاب النفوذ، كما يعرض الفساد على المستثمرين ضريبة إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية وذات كلفة عالية جدا، كما أنها تضيع الكثير من الوقت والمال، فهناك كلفة البحث عن الموظفين والمسؤولين وإضاعة الوقت في المفاوضات، وهكذا يزيد الفساد عائدات البحث بدلا من لحافز على العمل المنتج، وبالتالي يسبب ضرر في معدل النمو الاقتصادي[4].

تفسد جريمة تبييض الأموال مناخ الاستثمار، وذلك راجع الى اهتمام المبيضين بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه، باعتبار أن اهتمامهم ينصب فقط على

[1] - حسين بوعبيد، مرجع سابق، ص 33.

[2] - حسين بوعبيد، سمية بوتريد، مرجع نفسه، ص 34.

[3]- مولود بوعقادة، الجرائم الاقتصادية والمالية وسبل محاربتها دوليا ووطنيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2013–2014، ص58.

[4] - سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار ألاقي للنشر والتوزيع، بنان، 2009، ص ص، 27–28.

إيجاد غطاء للمصدر غير المشروع لأموالهم، إذ يقوموا باستثمار هذه الأموال في القطاعات التي تقل إمكانية اكتشاف مصادر الأموال فيها، بدلا من استثمارها في مشاريع تكون معدلات المردودية فيها مرتفعة [1]، حيث أن ضخ الأموال غير النظيفة داخل حيز الأنشطة الاقتصادية على النحو الذي يكسبها صفة المشروعية يؤدي الى فساد الاستثمار وضعف في الاستثمارات الأجنبية ما يؤدي الى انهيار الاقتصاد[2].

نص المشرع الجزائري على جريمة التهريب الجمركي في المادة 324 من قانون الجمارك[3]، والمادة 02 من الامر 05–06 المتضمن قانون مكافحة التهريب[4]، والذي يعتبر من بين الجرائم الاقتصادية التي تؤثر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن النقص الذي يطرأ على الحصيلة الضريبية نتيجة للتهريب يؤدي الى إضعاف قدرة الدولة على تمويل استثماراتها الأساسية وأيضا على تمويل استثمارات القطاع الخاص نتيجة انخفاض قدرتها على رفع الاحتياط النقدي للبنوك[5].

الفرع الثاني

التأثير السلبي للجرائم المالية على الاستثمار الأجنبي

يؤدي الاستثمار الأجنبي دورا مهما في الإصلاح والنمو الاقتصادي، إذ يعد أحد أهم محركات الازدهار الاقتصادي للدول، لذلك تسعى لبذل جهد لتحيين مناخ الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال لجذب وتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها[6]، غير أن التنمية الاقتصادية لأي دولة تتأثر بالبيئة السائدة، فالإقبال على الاستثمار في الدول التي تعرف

---

[1] - فاطمة الزهراء بعدود، دور الجمارك في مكافحة جريمة تبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021–2020، ص 24.

[2] - حورية جاوي، آثار جريمة تبييض الأموال وطرق مكافحتها في مجال الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، فرع التجريم في الصفقات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018–2019، ص 130.

[3] - قانون رقم 79–07 مؤرخ في 21 يوليو 1979، المتضمن قانون الجمارك، ج ر، عدد 30، الصادر في 25 يوليو 1979، مُعدل ومُتمم بالقانون رقم 17–04 مؤرخ في 16 فبراير 2017، ج ر، عدد 11، الصادر في 19 فبراير 2017.

[4] - أمر رقم 05–06، مؤرخ في 23 غشت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، ج ر، عدد 59 الصادر في 28 غشت 2005.

[5] - بشرى حمداوي، فاطمة الزهراء غريب، أحكام التهريب الجمركي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017-2018، ص 58.

[6] - فواز لجلط، **"ضمانات الاستثمار الأجنبي وفقا للاتفاقيات الدولية والثنائية في التشريع الجزائري"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي حول **"دور الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني"**، مرجع سابق، ص 227.

مستويات عالية من الفساد يكون منخفض، فالدولة التي يتميز سياسيوها وموظفوها بالفساد لا تستطيع إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار فيها، لأن المستثمر يجد في طريقه الكثير من العراقيل البيروقراطية التي لا يمكن القضاء عليها الا بالرشاوي، وهو ما يمثل عبئا إضافيا وتكلفة زائدة على ميزانية المشروعات، الأمر الذي يعيق فرص نقل المهارات والتكنولوجيا في عصرنة الطاقة الإنتاجية المحلية، بسبب ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية ويزيد تكلفة الخدمات التي يقدمها المستثمر أو ينقص من نوعيتها[1].

تشير الكثير من الدراسات أن للفساد تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي، من خلال خفضه لمعدل الاستثمار الأجنبي والمحلي، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يكثر فيها الفساد لأنه يضطر لدفع الرشاوي المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال، مما يدفعهم الى التقليل من الاستثمار في هكذا بيئة[2].

صرح خبير مركز الدراسات والأبحاث الدولية السيد **لويس مارتينيز**، أن إصلاح المنظومة المالية في الجزائر يبقى من أهم العوامل التي تحدد مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية، بما فيها الاستثمارات، ما يفسر الحذر الذي تبديه العواصم الغربية في التعامل مع الجزائر، الى جانب دراسة أخرى أعدتها الهيئة التابعة للبنك العالمي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي تضمنت تحقيق لدى 54مؤسسة أوروبية، حددت المنظمة القانونية الإدارية كعراقيل للاستثمار فضلا عن انتشار جريمة الرشوة، وصعوبة الحصول على القروض، كما تسببت فضيحة بنك الخليفة مع الفضائح التي أعقبتها الى انعدام الثقة في المحيط الاقتصادي الجزائري، على الرغم من امتلاك الجزائر احتياطي معتبر من العملة الصعبة[3].

[1] - حمزة بن علي، فخر الدين رزيق، مرجع سابق، ص 43.

[2] - إيثار عبدو كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص 47.

[3] - عبد الله غالم، **"الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال"**، مجلة العلوم السياسية، العدد 17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2009، ص67.

يعتبر اتساع نطاق جريمة تبييض الأموال في اقتصاد أي دولة من الدول، العناصر المعطلة للاستثمارين المحلي والأجنبي، وبالتالي تؤدي الى انعدام المسؤولية والالتزام و الثقة، ومن ثم لا يطمئن المستثمر على حقوقه التي قد تفقد أو تنهب دون أدنى تعويض[1].

أولى المشرع الجزائري عناية مشددة في مجال عمليات استيراد وتصدير العملة الصعبة لصالح الجزائر، كون هناك علاقة وطيدة بين جرائم الصرف المنصوص عليها في المادة 02 من الأمر03_01[2] والاستثمار الأجنبي باعتباره مجال خصب لتهريب الأموال الى الخارج، حيث يتم تحويل هذه العملة الى الجزائر لتجسيد مشروع استثماري وتحويل الفوائد الى الخارج وتحتاج هذه العمليات الى صرف العملات، تحت رقابة القوانين المنظمة للصرف وفي حالة الإخلال تقوم مسؤولية المخالف وفق الامر 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار[3]، وقد شدد المشرع الرقابة على الصرف والتي انعكست سلبا على جو الاستثمار في الجزائر، بهدف حماية الاقتصاد الوطني من مختلف الجرائم كتبييض الأموال والتهريب وجرائم الصرف والتصدي لكل المخالفات التي يقوم بها المستثمر[4].

الفرع الثالث

تشويه المنافسة

تؤدي عمليات غسيل الأموال الى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي، وتبقى بصورة مصطنعة على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة التي تتأثر بغسيل الأموال والمنظمات المافيا، مما يؤدي الى تحويل هذه المؤسسات الى محل لتبييض الأموال وتقوم بمنافسة المؤسسات المالية الأخرى بطريقة غير مشروعة، ويبرز من جراء هذه الظاهرة مستثمرين جدد ومؤسسات مالية جديدة لها قدرات كبيرة في مجالي الادخار والاستثمار،

[1] - أحمد لدرم مرجع نفسه، ص15.

[2]- أمر رقم 03–01 مؤرخ في 19 فبراير 2003، يعدل ويتمم الامر رقم 96–22، يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج، ج ر، عدد 12، صادر في 23 فبراير 2003، مُعدل ومُتمم.

[3] - قانون رقم 16–09 مؤرخ في 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، عدد 46، الصادر في 3 غشت 2016.

[4] - آسية بن بوعزيز، ميلود بن عبد العزيز، **"أثر الجريمة الاقتصادية على الاستثمار"**، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، 2021، ص ص، 145–146.

والجرأة على الولوج في مجالات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر، مما ينعكس سلبا على كبار رجال الأعمال والمستثمرين، وبالتالي تشويه المنافسة الشريفة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي[1].

تبتعد عصابات تبييض الأموال عن الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه، لأن أكبر همهم ينصب على إيجاد غطاء قانوني من أجل إضفاء صفة المشروعية لهذه الأموال، الأمر الذي يفسد مناخ الاستثمار ويؤدي الى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي، من خلال الإبقاء على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة بصورة مصطنعة وشكلية، ومنافسة المؤسسات الأخرى بطرق غير مشروعة [2].

ينتج عن عمليات تبييض الأموال إشاعة جو من المنافسة غير شريفة، ما بين المستثمرين الأجانب والمحليين جراء سهولة المضاربة في الأسواق أو تحويلا للأموال، ومما لاشك فيه أن تبييض الأموال وتهريبها الى الخارج يؤدي الى تفوق جماعات التبييض في المنافسة على المؤسسة التي تمارس أعمالا مشروعة طبقا لقواعد المنافسة المشروعة وانضباط السوق، وذلك بحكم توفر المال في حوزتها، ما يساهم في خروج مؤسسات الأنشطة المشروعة من السوق بالإفلاس وذلك لعدم قدرتها على المنافسة [3].

تعزز المنافسة في كافة المجالات الاقتصادية من قدرة القطاعات الاقتصادية على التطور ومنافسة العالم الخارجي، والحد من ارتفاع الأسعار وتحسين المنتجات ورفع الإنتاجية، ويسعى المفسدين الى خفض مستويات المنافسة الحرة في الاقتصاد للاستفادة من المنافع الاقتصادية [4].

---

[1] - مختار بن قوية، **" جريمة تبييض الأموال بين الأساليب التقليدية والتكنولوجيات الحديثة"**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 09، العدد 01، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2024، ص63.

[2] - أحمد لدرم، مرجع سابق، ص15.

[3] - حفيظة نواري، صالح صالحي، جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016–2017، ص28.

[4] - سعود بن هاشم الجليدان، آثار الفساد، نشر على الموقع الالكتروني www.alarabiya.net ، تاريخ الاطلاع 16 جوان 2025، على الساعة 2:30PM.

الفرع الرابع

تدمير أسس الاقتصاد العالمي

تمتلك العصابات الاجرامية قدرة هائلة على التأثير الخفي على الاقتصاد العالمي، بما لها من أنشطة تمس كل مجالات الحياة الاقتصادية العالمية مثل التجسس الاقتصادي لمعرفة ما لدى الشركات الكبرى في العالم من اختراعات وتطوير وتحديث لمنتجاتها، حيث تجري هذه البحوث عادة في نطاق من السرية التامة، حتى لا يكتشفها المنافسون فيستفيد منها المجرمون مجانا، وعلى حساب الشركات المعنية، وإن كان السطو على المخترعات والاكتشافات عادة متفشية لدى اغلب الشركات، وحتى بين الحكومات الا أن العصابات المنظمة تتولى القيام بأعمال السطو، إما لحسابها الخاص وإما لحساب شركات تجارية أو مؤسسات حكومية لقاء أجر أو نسبة معينة من الأرباح [1].

برعت العصابات المنظمة في عمليات سرقة وتقليد وتزوير العلامات التجارية، وتقديم سلع رخيصة الى الأسواق المحلية والعالمية، الأمر الذي يلحق بالشركات الأصلية صاحبة الامتياز أضرار مادية جسيمة، تنعكس على الثروات القومية للدول التابعة لهذه الشركات وعلى الحركة الاقتصادية العالمية، كما نجد أن الإجرام الاقتصادي والمالي يتكرر في كل القطاعات الكبيرة للأنشطة الاقتصادية وفي كل الأسواق يؤدي الى تحويل أموال معتبرة مصدرها الحسابات الشرعية للشركات الدولية لتطأ في نهاية المطاف صناديق الجنات الضريبية"PARADIS FIXAUX" [2].

المطلب الثاني

آثار الجرائم المالية على السوق العالمية

تعد الأسواق المالية بمثابة سوق مثالي تحدد فيه الأسعار وتتحقق فيه المنافسة الحرة كما تمثل فرص استثمارية ممتازة لتمويل أهداف التنمية الاقتصادية، لهذا كل ما يمس الأسواق المالية العالمية يعود بالسلب على هذه الدول وسمعتها، وعليه سنبين كيف تؤثر

[1]- مولود بوعقادة، مرجع سابق، ص61.
[2] - مختار شيبلي، مرجع سابق، ص 25.

الجرائم الاقتصادية على السوق العالمية من خلال تأثيرها على سوق الصرف الأجنبي **(الفرع الأول)**، وانهيار البورصات **(الفرع الثاني)**، ومن خلال التأثير على مركز الدولة وسمعتها **(الفرع الثالث)**، والتأثير على العلاقات الدولية **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

تأثير الجرائم المالية على سوق الصرف الأجنبي

تقوم الدولة عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها.

ترتب الممارسات الإجرامية في سوق الصرف الأجنبي، انقسام هذا السوق إلى قسمين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي، ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة، أو تمويل أنشطة محضورة، كما لو تم توجيب النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق غير الرسمي الى تمويل تجارة المخدرات أو الى السلع المهربة الى الخارج[1] ، أو الى الكماليات المستوردة من الخارج، مما يقضي في النهاية الى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراريته، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها الى الاقتراض من الخارج، هذا ما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما الى ذلك من آثار سيئة على الاقتصاد[2]، ولهذا فإن غالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي، والذي يؤثر على تنميتها ويمثل عقبة أمام تطورها وازدهارها[3].

---

[1] ـ محمد ياسين بوزوينة، الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص227.

[2] ـ محمد خالد المهايني، **"الفساد الإداري والمالي مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته"**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 04، الأردن، 2008، ص31.

[3] ـ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص155.

الفرع الثاني
انهيار البورصات

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراق في الأسواق المالية، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية، أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ونحو ذلك.

يترتب عن انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل ومظللة في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءا ضريبيا منخفضا بغرض المعاملة الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية، تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات، مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية، حيث بعد فترة زمنية معينة من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيار لأسعاره[1].

تساهم الأموال الناجمة عن تبييض الأموال الى انهيار البورصات، حيث يكون الهدف من وراء شراء الأوراق المالية هو أحد مراحل إتمام العملية وليس بهدف الاستثمار والسبب في ذلك بيع الأوراق بشكل مفاجئ مما يؤدي الى انخفاض حاد في أسعار الأوراق يتبعه انهيار البورصة [2].

تساهم جريمة تبييض الأموال في انهيار البنوك والمؤسسات المصرفية المتورطة في عمليات تبييض الأموال، مثل ما حدث لبنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي كان متورطا في عمليات تبييض الأموال الناجمة عن التجارة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك بواسطة أحد فروع هذا البنك الكائن بولاية فلوريدا الأمريكية، مما دفع كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للقضاء على هذا البنك، ثم تصفيته وإعدامه من الوجود[3].

[1] - هنادي علي الصاحب، مفهوم الفساد المالي والإداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2018، ص12.

[2] - يونس قويدري، الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020–2021، ص 35.

[3] - إبراهيم مجاهدي، مرجع سابق، ص 215.

رتّبت خسائر قدرت بمليارات الدولارات، وانهيار البورصات التي تستقبل أموال ناشئة عن جرائم مالية، لأن المؤسسات المالية التي تعتمد على عائدات الأعمال الإجرامية تواجه تحديات إضافية، كي تتمكن من إدارة أصولها وعملياتها بصورة مرضية [1].

الفرع الثالث

التأثير على مركز الدولة وسمعتها

أدى ضعف وسائل الرقابة في كثير من دول العالم وكذا سهولة اختراق القوانين والتشريعات الوطنية في هذا المجال، قيام أصحاب الأموال غير المشروعة الى تبييض أموالهم بتحويلها الى الدول النامية، التي معدلات الفائدة فيها قليلة وأسعار الصرف غير مستقرة، وهذا ما ساهم في وجود مؤشرات اقتصادية مضللة، كما أن انتقال هذه الأموال غير المشروعة من دولة الى أخرى في ظل العولمة أصبح يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى الدولي، هذا ما جعل صندوق النقد الدولي يعلن عن رغبته في تغيير سياسته الإقراضية للدول النامية، لأن هذه الدول لم تستفد من عمليات الإقراض بشكل كامل وذلك بسبب انتشار الفساد الإداري وما يصاحبه من تهريب الأموال غير المشروعة بقصد غسلها[2].

تتعرض البلدان للسمعة السيئة، وهذا عن طريق الفضائح المالية والتستر على عائدات الأعمال الإجرامية وعمليات الاحتيال المالي الواسعة النطاق والتجارة بالأسهم والسندات بناءا على معلومات من داخل إدارات الشركات المعنية وغير ذلك من الأعمال غير المشروعة، مما يؤدي الى تقلص الفرص لاقتصادية العالمية للدول المعنية، بسبب تضرر السياسة المالية لها ويجعل من الصعب استعادتها، الأمر الذي يتطلب جهودا حكومية كبيرة لتصحيح الخلل، بينما يكون من الممكن الوقاية من هذا الأخير باعتماد تدابير ملائمة لمكافحة التبييض[3].

[1] - عبد الله غالم، مرجع سابق، ص55.
[2] - إبراهيم مجاهدي، مرجع سابق، ص 216.
[3] - فاطمة الزهراء بعدود، مرجع سابق، ص26.

تؤثر الجرائم المالية على العلاقات بين الدول، حيث من نتائج هذه الجرائم أنها تؤدي الى انتهاك حقوق الإنسان، وذلك عندما يؤثر الاضطراب الاقتصادي على حقوق الأفراد وبالتالي تعرضهم للانتقادات السلبية والعقوبات الدولية[1].

الفرع الرابع

التأثير على العلاقات الدولية

يشوه الفساد العلاقات الدولية بصورة عامة، فهو يفسد العلاقات الاقتصادية والتجارة العالمية التي تعد من أهم صور العلاقات الدولية، حيث تتضمن محور هذه العلاقات الروابط والمبادلات الاقتصادية والتجارية بين مختلف دول العالم، والتي تخص انتقال رؤوس الأموال وتبادل المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات وتسوية المدفوعات والتكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة، والتي تتأثر بالتأكيد بالأوضاع السائدة في كل دولة ولعل أهمها مدى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد فيها.

ينتهك الفساد المبادئ والإجراءات والقواعد التي من المفترض أن يتم إتباعها في هذه العلاقات التي تحكم المعاملات الدولية، وبهذا فإن الفساد يكون لهدور كبير في تقويض مشروعية التجارة ويتسبب في تفتت الأسواق العالمية، وضعف المركز الاقتصادي للدول ويتحكم بنوعية العلاقات الدولية، ومدى حرية الدولة في الدخول فيها[2]، ومن الممكن أن تتعدى آثاره على العلاقات بين الدول، حيث تكون له آثار ملموسة على التجارة الخارجية حيث يرى **"داني رودريك"** أن الفساد قد يعمل حسب الظروف إما على زيادة معوقات التجارة الدولية أو نقصانها، وغالبا ما تزداد العراقيل إذا ما خرج الفساد عن نطاق السيطرة أو كان مكلفا للغاية، أو اتخذ شكل من أشكال الابتزاز بالدرجة الأولى[3].

---

[1] - نور حمد مطلك، مخاطر وآثار الجرائم الاقتصادية الدولية، مقال نشر على الموقع الالكتروني: WWW.Azzaman-Iraq.com، تاريخ الاطلاع 30 أبريل 2025، ساعة الاطلاع 16:00.

[2] - محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، رسالة للحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019، ص ص، 70–71.

[3] - هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **"الفساد الاقتصادي وآثاره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"**، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30، العدد 02، جامعة الأزهر، مصر، أبريل 2015، ص 571.

الفصل الثاني

الآثار الاجتماعية للجرائم المالية

إن ارتكاب الجرائم المالية لا يمس الجانب الاقتصادي فقط، بل تطال آثارها السلبية لتمس البيئة المجتمعية بأسرها، فينتج عنها اضطرابات اجتماعية وتشوه المناخ الديمقراطي للمجتمع وتدهور بنيته الأساسية، وبما أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد يعيشون في بيئة جغرافية محددة ويتعاونون لتحقيق حاجاتهم وتنظيم حياتهم، حيث يظهر الترابط بينهم من خلال تشكيل العلاقات الاجتماعية، هذا ما يجعل الجرائم الاقتصادية تمسهما معا.

لذا كان لزاما علينا بيان أهم الآثار الاجتماعية لهذه الجرائم وذلك من خلال دراسة الآثار الاجتماعية للجرائم المالية على الأفراد **(المبحث الأول)**، والآثار الاجتماعية للجرائم المالية على المجتمع **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

الآثار الاجتماعية للجرائم المالية على الأفراد

يتكون المجتمع من أفراد مرتبطون فيما بينهم ليشكلوا وحدة اجتماعية أساسية وهي الأسرة، لذا فان انتشار الفساد وانهيار النسيج المجتمعي يمس هاتان الفئتان أي الأسرة والمجتمع بشكل مباشر سواء من خلال التأثير على الفئة الشبابية **(المطلب الأول)**، أو من خلال التأثير على الظروف المعيشية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

تأثير الجرائم المالية على الفئة الشبابية

تعددت الآثار الاجتماعية للجرائم المالية ومست كل جوانب الحياة، بما فيها فئة الشباب وهذا من خلال ارتفاع معدل البطالة (الفرع الأول)، أو من خلال استغلال اليد العاملة متدنية الأجر (الفرع الثاني)، وكذلك إعاقة وهجرة أصحاب الكفاءات (الفرع الثالث).

الفرع الأول

ارتفاع معدل البطالة

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرتيبة التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1] ، وتعد من ضمن معوقات التنمية، والتي تتطلب خلق فرص عمل بالنسبة للمنظمين الجدد الى قوة العمل[2] ، وأصبحت البطالة واحدة من أخطر مشاكل الدول، وتعد أسوء سمات الأزمة الاقتصادية العالمية، نتيجة عجز الحكومات عن تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أو تقلب أسعار الصادرات، وعدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف مما كان له أسوء الأثر على موازين المدفوعات فضلا عن ضعف

[1] - محمد ياسين بوزوينة، **"الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية"**، مرجع سابق، ص227.
[2] - سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، مصر،2006، ص28.

قدراتها الذاتية على الاستيراد وتعطل برامج التنمية نتيجة عجز الاستثمار مما أدى لخفض معدلات النمو، والتوظيف وارتفاع معدل البطالة[1].

تعاني مجمل الدول العربية من أزمات تحول دون قدرة حكومات الدول المتضررة على دعم قطاع الأعمال، بالإضافة الى انعدام التنمية الاقتصادية، مما يؤدي الى عدم قدرة هذه الدول والحكومات على تطوير قطاع الأعمال حيث تتقلص فرص العمل المتاحة وتنامي مشكلة البطالة[2]، كما أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم، بسبب مشكلة هروب الأموال من داخل البلاد الى خارجها عبر القنوات المصرفية وغيرها، إذ يؤدي ذلك الى نقل جزء كبير من الدخل القومي الى الدول الأخرى ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين، ومن ثم تواجه خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية في أعداد الخرجين من المدارس والجامعات فضلا عن الباحثين عن العمل غير المتعلمين مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، حتى وإن اختلفت أنواع وأسباب البطالة بين هاتين المجموعتين من البلدان[3].

يقول البعض أن عودة الأموال بعد عمليات التبييض الى الوطن الأصلي يشكل مشروع يساهم في علاج مشكلة البطالة وهذا غير صحيح، لأن نمط الانفاق في الأموال غير المشروعة لا يمكن أن يتساوى مع نمط الأموال المشروعة، حيث أن النمط الأول يتصف بتحقيق الربح السريع عن طريق المضاربة بالعقارات والأموال والأوراق المالية بعكس الاستثمارات المشروعة والمنتجة التي تساهم بشكل كبير وفعال في خلق فرص عمل للمواطنين وتسعى لتخفيف من حدة البطالة، كما أنه في حالة اتجاه نمط الأول الى الاستثمار

[1] - إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2016، ص55.

[2] - عبد الرحمان مجدوب، فاطمة الزهراء رمضاني، **" آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2023، ص 290.

[3] - محمد ياسين بوزوينة، الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 228.

فهو سرعان ما يتوقف عند تحقيق الغاية المرجوة منه في إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع[1].

توضح الدراسات أن معدلات البطالة مرتفعة في نفس الدول التي تكثر فيها جريمة تبييض الأموال باستثناء اليابان، حيث تتراوح المعدلات بين 6 و12% في فرنسا 6،1% في أمريكا، أما الدول التي ينخفض فيها حجم تبييض الأموال فتتراوح معدلات البطالة فيها مابين 6 و9%في الدنمارك 8 و4% في النرويج، أما في الجزائر فإن نسبة البطالة تفوق 30% من اليد العالمة حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي.

أشار الأستاذ " لوتيه" الفرنسي في كتابه **"علم الاجرام وعلم العقاب"**حيث أجرى دراسة عن العلاقة بين معدلات بعض الجرائم وفرات الازمات، توصلت هذه الدراسة الى أنعدد العاطلين عن العمل قد سجل ارتفاعا خلال الأزمة الاقتصادية (1931 و1932)، بينما سجل عدد المحكوم عليهم في جرائم السرقة انخفاضا شديدا خلال هذه الفترة وذلك في الوقت الذي كانت فيه معدلات الجريمة منخفضة، فإن معدلات جريمتي النصب وخيانة الأمانة كانت ترتفع، حيث استمر هذا الارتفاع الى ما بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية وعودت حالة الرخاء[2].

توجد صلة بين كل من البطالة والسلوك الإجرامي تتمثل في أن البطالة تؤدي في أغلب الأحيان الى الفقر أو قصور الموارد المشروعة عن اشباع الحاجات الأساسية، مما يؤدي الى انزلاق بعض العاطلين الى ارتكاب الجريمة وخاصة الجريمة الواقعة للأموال[3].

تؤدي جرائم تبييض الأموال الى زيادة معدل البطالة، حيث أن خروج الأموال غير المشروعة الناتجة عن الفساد الإداري أو السياسي الى خارج البلاد تعني نقل جزء من الدخل القومي الى الدول الأخرى، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الانفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل للمواطنين، بل تلجأ هذه الدولة الى

[1] - ليلى رابحي، خيرة العطري، مرجع سابق، ص 31.
[2] - ليلى رابحي، خيرة العطري، مرجع نفسه، ص32.
[3] - إبراهيم مجاهدي، مرجع سابق، ص213.

فرض ضرائب إضافية على السكان وهو ما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة، كما يعد الفساد المالي والإداري وهروب الأموال المتحصل عليها لغسلها من أهم الأسباب التي تحد من مصادر التمويل اللازمة للاستثمارات المطلوبة لمواجهة مشكلة البطالة في البلاد النامية.

تؤدي مداخيل الأموال التي تم تبييضها في الخارج الى تسرب جزء كبير من المنح والمساعدات والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية الى جيوب البعض، بدلا من أن توجه نحو الاستثمار المنتج الذي يساعد في زيادة التوظيف والتقليل من معدلات البطالة [1].

تضطر حكومات البلدان العربية أو غيرها التي يزيد فيها معدل انتشار الفساد الاداري والجرائم بشكل عام الى تحويل حصص متزايدة من المداخيل القومية الى نضم منع ومحاربة الفساد لديها والتي تعد في أساسها نتيجة لمشاكل تنموية واجتماعية تعاني منها هذه البلدان كارتفاع سب البطالة [2].

يساهم أيضا انتشار الفساد في وضع العراقيل أمام التوسع في انشاء المشروعات الخاصة وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال ويقع الضرر هنا على المشروعات الصغيرة بصورة خاصة أكثر من غيرها، ذلك أن هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من الظهور الأمر الذي يؤدي الى تقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص [3].

تسعى الدولة في ظل انتشار جرائم التهريب والجرائم المرتبطة بها، الى تسخير وسائل مادية وبشرية لقمع تلك الجرائم، كما يخصص لها جانب هام من ميزانيات الدولة وهذا بطبيعة الحال سيؤدي الى تحويل جزء كبير من الميزانيات التي كان من المفروض أن تخصص للنهوض بشتى قطاعات المجتمع، مما ينقص من جهود الدولة في الرفع من مستوى معيشة السكان وتحرمهم من فرص وامتيازات كانت ستصلهم لولا تفاقم الجريمة وآثارها، ما يقلص من القوى الاجتماعية المساهمة في الإنتاج المشروع ويؤدي الى تعطيل النمو الاقتصادي والاجتماعي وافتقار المجتمع لليد العاملة الوطنية، الأمر الذي يدفع الدولة

[1] - صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سابق، ص 83.
[2] - نجاة صالحي، الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010–2011، ص16.
[3] - آمنة محمدي بوزينة، مرجع سابق، ص22.

الى استقدام اليد العاملة الأجنبية التي تكلف الخزين العامة أموالا طائلة وتسبب في رفع البطالة[1].

الفرع الثاني

استغلال اليد العاملة متدنية الأجر

تظهر في المجتمع الذي يشهد ارتكاب الجرائم المالية فوارق اجتماعية كبيرة، أين نجد صعود بعض طبقات الدنيا ماليا، مما يؤدي لإعلاء مكانة المال بغض النظر عن مصدره ومشروعيته في تحديد المراكز والقيمة الاجتماعية[2]، لذلك يتم استغلال اليد العاملة ذات الأجر الرخيص من طرق استثمار الأموال القذرة من قبل الشركات العالمية، حيث تقوم تحت ستار انشاء المشاريع الجديدة في دول العالم الثالث باستغلال الأيادي العاملة متدنية الأجر، وذلك لتصنيع معدات وآلات وبضائع حتى تقوم ببيعها بأسعار منافسة للطبقات الغنية والمتوسطة، محققة بذلك أرباحا طائلة بالإضافة للقيام بإخفاء وتمويه مصادر هذه الأموال المغسولة[3].

وضح النائب السويسري **"جان زغلر"** في كتابه **"سويسرا تحت الشبهات"**، كيفية استثمار الأموال القذرة من قبل الشركات الرأسمالية العالمية، وكيف تقوم باستغلال اليد العاملة وتصنيع أدوات ومعدات وبضائع وبيعها بأسعار تنافسية محققة بذلك أرباحا طائلة مضافا اليها الأموال المبيضة من أجل إضفاء صفة المشروعية عليها [4].

---

[1] - مفتاح العيد، **"آثار جرائم التهريب الجمركي على الجانب الاجتماعي وسبل المستحدثة لمكافحتها في القانون الجزائري"**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 02، المركز الجامعي النعامة 2014، ص ص، 362–363.

[2] - محمد ياسين بوزوينة، الآليات القانونية لمكافحة الجريمة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الجنائي للأعمال، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018–2019، ص 169.

[3] - إبراهيم مجاهدي، مرجع سابق، ص 213.

[4] - نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص367.

الفرع الثالث

إعاقة وهجرة أصحاب الكفاءات

ينتج عن تبييض الأموال أشخاص يمتلكون رؤوس أموال غير مشروعة يسيطرون على مراكز مهمة، ما تؤدي الى منع أصحاب الكفاءات من المراكز العليا، إما خوفا من اكتشاف حقيقة مصدر أموالهم أو تهديد مراكزهم التي وصلوا إليها بفضل تلك الأموال[1].

تساهم هذه الجريمة في عدم استهلاك الأدمغة التي تسعى الى التطور والبحث العلمي والسعي الى هجرتها الى الخارج، حتى تستفيد منها الدول المتقدمة وبالتالي الفجوة والتبعية لهذه الدول في شتى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية وغيرها[2].

يساعد انتشار الانشطة الخفية غير المشروعة المرتكبة من قبل عصابات الاجرام المنظم الى إعاقة الموظفين وأصحاب الكفاءات عن العمل في مراكز صنع القرار خصوصا في الدول المتغلغلة فيها وأمسكت بزمامها اقتصاديا، حتى يتسنى لها الهيمنة على مراكز صنع القرار فتحول دون وصول أصحاب الكفاءات اليه، وتعمل هذه العصابات على وصول الموظفين الذين يكونون طوع إرادتهم[3].

نلاحظ أن أهم آثار ظاهرة الفساد الإداري، تردي نظم التعليم وهجرة الكفاءات العلمية نتيجة تهميشها وإمكانية تعرض البلاد الى الخرق الخارجي للسيادة، حيث تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من أكثر الظواهر المنتشرة في الدول النامية[4]، ويعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها مما يدع المجال فسيحا لتهميش القدرات والامكانيات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد[5].

---

[1] - عبد الله غالم، مرجع سابق، ص59.

[2] - محمد ياسين بوزوينة، الآليات القانونية لمكافحة الجريمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص169.

[3] - دريس باخوية، مرجع سابق، ص69.

[4] - ياسين غوتال، حنان خذيري، **"آثار الفساد الاداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته "**مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 05، جامعة عباس لغرور، خنشلة 2016، ص258.

[5] - صالح محرز، طارق راشي، **" الفساد الإداري أسبابه وآثاره وآليات مكافحته في الجزائر"**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 04، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس 2020، ص29.

تظهر آثار الفساد الإداري بشكل واضح على المهمشين، فبسبب هذا الفساد الواسع يظهر فقدان الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، ما يساهم في هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الامل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع[1].

يساهم أيضا الفساد الإداري في هروب رؤوس الأموال المحلية وهدر الموارد، بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية، والكلفة المادية الكبيرة على الخزينة العمومية نتيجة لهدر الإيرادات العامة والفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية لسوء سمعة النظام السياسي، ما يسبب هجرة الكفاءات نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب[2].

أجرت جامعة **" لومو من التوغو"** دراسة حول علاقة الفساد وهجرة الأطباء من افريقيا، توصلت الى أن الفساد سبب رئيسي وعامل لهجرة الادمغة الطبية فقد زادت بشكل كبير في افريقيا وأكدت الدراسة أن عشرة دول إفريقية خمس منها مصنفة ضمن 20 دولة فاسدة من بين 177 دولة أن للفساد دور في هروب العمال ذوي المهارات العالية لاسيما الأطباء من افريقيا، كما يؤثر على الهجرة من خلال عدة قنوات رئيسية، مثل خفض عائدات التعليم نظرا لعدم إمكانية استرجاع استثمار رأس المال البشري ويخفض عائدات التعليم العالي بالحد من فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية وهذا ما يجعله أكثر جاذبية للهجرة [3].

وجدت الكفاءات الجزائرية نفسها تعيش وضعا اجتماعيا صعبا، نتيجة الجرائم الاقتصادية وآثارها السيئة على الوضع الاجتماعي، فالتهميش وقلة التقدير على الجهود التي

---

[1] - أحمد لدرم، مرجع سابق، ص13.

[2] - جمال حواوسة، عبد الله بوصنوبرة، **"آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهته"**، مداخلة ألقيت ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول، **"الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية"**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 24و25أبريل، 2018، ص8.

[3] - مفيدة نادي،**" قراءة من منظور اقتصادي لعلاقة الفساد بهجرة الكفاءات"**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي غليزان، 2018، ص ص، 235–236.

بذلتها في تطور البحث العلمي أو التعليم، بالإضافة ببيروقراطية الإدارة وفسادها، كلها معوقات تحد من رغبة هذه الكفاءات في البقاء في الجزائر[1]

تشير التقارير التي أصدرتها جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية والأمم المتحدة عبر تقارير التنمية البشرية، الى وقائع وأرقام حول هجرة الأدمغة العربية الى الخارج، وتشدد تلك التقارير على أن المجتمعات العربية أصبحت بيئة طاردة للكفاءات العلمية، وتشكل هجرة الأدمغة العربية 31% مما يصيب البلدان النامية، وتضم أمريكا وأوروبا 450ألف عربي من حملة الشهادات العليا وفق تقرير منظمة العمل العربية.

تؤكد تلك التقارير أيضا أن 4ـ5% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج يعودون الى بلادهم، فيما يستقر الآخرون الى الخارج، ومن الأرقام الدالة أيضا أن 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا ينتمون الى الجاليات العربية، وأن مصر وحدها قدمت في السنوات الأخيرة 60% من العلماء والمهندسين المصريين في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت مساهمة لبنان بنسبة 15%، وشهد العراق ما بين أعوام 1991–1998 هجرة 7350[2] عالم ، أما المجالات التي يعمل فيها العلماء العرب فهي اختصاصات حساسة منها الجراحات الدقيقة والهندسة الإلكترونية وعلوم الليزر وعلوم الفضاء وغيرها، هذا كله يعود الى أسباب متعددة كضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل بسبب انتشار الفساد وتفشي ظاهرة البطالة أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم، او عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ومشاكل أخرى التي تؤدي في بعض الأحيان الى شعور أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم وتضطرهم الى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية و أكثر استقرار[3].

[1]- فاطمة مانع، **" أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها السلبية على التنمية"**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص 280.

[2] - مقال نشر في دورية أفق التي تصدر عن مؤسسة الفكر العربي: www.arabthought.org

[3] - سمير التنير، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني

التأثير على الظروف المعيشية

تواجه الدول آثار اجتماعية متشعبة تمس الظروف الاجتماعية للأفراد والأسر، وتمس أيضا ظروف العمل ومن أبرز الأخطار التي تخلفها الجرائم الاقتصادية نذكر منها، تزايد حدة الفقر **(الفرع الأول)**، وتدني مستوى المعيشة **(الفرع الثاني)**، وكذا إفساد العلاقات الأسرية **(الفرع الثالث)**، والتأثير على أخلاقيات العمل **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

تزايد حدة الفقر

يؤدي الفساد الى نتائج اجتماعية في غاية الخطورة إذ أن هذه الآفة تمس الجميع و لاسيما الفقراء والضعفاء، وهي فئات لا تستطيع دفع الرشاوي أو تلبية أبسط الاحتياجات وقد أشار استطلاع للرأي قامت به منظمة الشفافية**(TL)**، أن الفساد أكثر انتشار في الدول الفقيرة و الفقراء هم ضحايا الفساد في الدول سواء الغنية أو الفقيرة، ففي هذا الاستطلاع الذي شمل 63199 شخص من 60 دولة، جاءت الدول الافريقية على رأس الدول الأكثر فسادا حيث أشار أزيد من 42% ممن شاركوا في الاستطلاع الى أنه طُلب منهم رشوة مقابل الحصول على خدمات تقدمها الدولة بشكل مجاني، وجاءت القارة الأسيوية في المرتبة الثانية بأكثر من 22%، وتلتها روسيا و أوكرانيا بنسبة 21% ثم الاتحاد الأوروبي بنسبة 5% وفي الأخير أمريكا الشمالية بنسبة2% [1]

يحد ارتفاع مستوى الفساد من معدل النمو الاقتصادي، فالفساد المتفشي يدل على ان الدولة سيئة التدبير، ويكون البلد أكثر فقرا بصفة عامة إذا كان مستوى الفساد عاليا ويصد الاستثمار المشروع كما يعزز الفساد والفقر بعضهما البعض، وعلى نحو بديل من الممكن أن تصبح البلدان التي تعاني من الفقر المزمن أرض خصبة للفساد بسبب استمرار عدم

[1] ـ محمد وارث، **" الفساد وآثاره على الفقر"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 08، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013، ص89.

المساواة الاجتماعية، والتفاوت في الدخل ورداءة الحوافز الاقتصادية، وقد لا تكون البلدان الفقيرة قادرة على تخصيص مصادر تكفي لإنشاء وتنفيذ أطر قانونية فعالة، وعلى نحو مماثل فإن الانسان عندما يكون محتاجا قد يميل الى اسقاط المبادئ الأخلاقية من حساباته ويتورط بالفساد نتيجة ذلك [1]

يؤثر الفساد على عوامل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر فهو يُعطل الاستثمار الحكومي عن الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع، كالتعليم والرعاية الصحية ويضعف فرص الحصول على الخدمات، بما فيها خدمات البنية الأساسية ويقلل من جودتها أضف الى ذلك أنه يسمح لبعض الفئات بأن تستفيد أكثير من غيرها وذلك من خلال تشويه السياسات والأطر الاقتصادية والقانونية المتصلة بها

يجعل الفساد الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة كبيرة من دخلها على الرشوة تفوق الحصص التي تدفعها الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع ويقع عبء الفساد الصغير بشكل غير متناسب على الفقراء (على سبيل المثال الفساد الصغير في مجال الصحة العامة أو جهاز الشرطة) وتشير العديد من دراسات الحالة أنه من المتوقع أن يدفع الفقراء الرشوة الى المدرسين للحصول على معلومات معينة مما يؤثر سلبا على حقهم في التعليم والصحة وغيرها، كما يعوق الفساد تقدم نظام الضرائب ويزيد من عدم المساواة في الدخل والثروة [2].

يعد الفساد في الجزائر أهم عنصر في الانحطاط الذي ألم بالمجتمع وفي الخلل الذي أصاب البلاد على جميع المستويات، كما أدى الى إضعاف دور الدولة ونتج عنه سوء غدارة شؤون البلاد، مما انعكس سلبا على مسار التنمية وهدم إرساء دعائم الحكم الراشد المبني على الشفافية وزاد من حدة الفقر، فبالرغم من الأموال الطائلة التي خصصت لتدعيم التنمية ورفع المستوى المعيشي للسكان الا أن الواقع يعكس صورة مغايرة تماما لهذا الاتجاه، تمثلت في زيادة عدد الفقراء وارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الرشوة، وادراج

[1] - محمد وارث، مرجع سابق، ص94.
[2] - مرجع نفسه، ص 95.

الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في سلم ترتيب المنظمات في هذا المجال، وهو ما أدى الى وضع إجراءات وتدابير قصد مكافحة الفساد.

ارتفعت الدعوات التي تنادي بضرورة الإقلاع عن أساليب الحكم السيء وتوظيف القمع والفساد في الوطن العربي، انخرطت النخب الحاكمة في مشاريع إصلاحية تجميلية زادت من الطين بلة، فأصبح الفساد نظاما موازيا للدولة وأكسبها صفة التنمية الجزئية بدل التنمية الشاملة، والتنمية المادية عوض التنمية الإنسانية، فأصبحت الأقلية تملك والغالبية تعيش الفقر والإذلال اليومي[1].

الفرع الثاني

تدني مستوى المعيشة

تؤثر عمليات تبييض الأموال في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيء وزيادة أعباء الفقراء، واتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء ويعني ذلك وجود آثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل، ومن ثم وجود علاقة وطيدة بين تبييض الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة للغالبة العظمى من المواطنين في المجتمع، ذلك أن المكسب الذي يتحقق لبعض أصحاب المداخيل غير المشروعة ونجاحهم في تهريب الأموال وتبييضها واستخدامها وانعكاس ذلك على تصرفاتهم الاستهلاكية ومستوى مداخيلهم ومراكزهم الاجتماعية، يؤدي الى حدوث خلل جوهري في القيم الاجتماعية، وإعلاء قيمة المال لصرف النظر عن مشروعيته في تحديد المركز الاجتماعي للإنسان وإهدار القيمة الاجتماعية للعمل المنتج وسيطرة الجهل والأمية على العقول بدلا من التعليم، إذ أن الجهل والفقر والمرض بيئة خصبة في المجتمعات التي لا تتحقق فيها السيطرة على مصدر الكسب غير المشروع [2].

[1] - محمد وارث، مرجع سابق، ص 97.
[2] - عبد الله غالم، مرجع سابق، ص 59.

تنعكس عمليات تبييض الأموال على توزيع الدخل وعلى أفراد المجتمع بشكل غير متوازن، فدخل أقل معناه قدرة شرائية ضعيفة ونتيجة ذلك تدني مستوى المعيشة، ما يجعل الافراد غير قادرين على تلبية الحاجيات الأساسية لهم ولأسرهم[1].

تشير الإحصائيات المتاحة عن تدني مستوى المعيشة والدخل بأن 20% من سكان العالم الأغنياء يتربعون على قمة السلم الاجتماعي، ويحصلون على حوالي 83% من الدخل العالمي في الوقت الذي يحصل فيه 80%على 70% من إجمالي الدخل، وتشير التقديرات أيضا الى وجود 500 مليون نسمة على مستوى العالم يعانون من الجوع بصفة مستمرة ولتفادي سوء توزيع الدخل قامت الدول بصرف تعويضات وإعانات لهم، لكن في الحقيقة هذه الإعانات تحصل عليها الطبقة العليا في المجتمع وخير دليل ما حدث في إسبانيا حيث يحصل ما بين 7% الى 30% من المتقدمين للحصول على إعانات يعملون في أنشطة الاقتصاد الخفي[2].

قام مركز البحوث الإعلامية Center for Media Studies على عدد من الهيئات الحكومية الهندية نجد أن:

62% من الشعب الهندي يجد أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد، ويضطروا لدفع الرشاوي للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية، وأكدت الدراسة أن 25% منهم يعيشون تحت خط الفقر مما أدى لتدني مستوى المعيشة[3].

[1] - آسية قرواحن، كهينة قوجيل، الجرائم المالية وسبل مكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2021– 2022، ص 26.

[2] - فريد علواش، جريمة غسيل الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008–2009، ص 35.

[3]- مقال منشور في جمعية الشفافية الكويتية، بعنوان تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد، نشر على الموقع الالكتروني: www.transparency.org.kw، يوم الاطلاع 30 أبريل 2025، على الساعة 20:00.

تعود الآثار الجسيمة للجرائم الاقتصادية على المردود البشري خاصة في المجالات الادارية، فإهدار الموارد البشرية وتعطيلها يؤثر على مستوى كفاءتها فيعمل ذاك على تدني كفاءة العمل ومردوديته وبالتالي تدني الدخل وانخفاض مستوى المعيشة[1].

ينتج عن عمليات تبييض الأموال آثار سلبية على المجتمع واضطرابات ومخاطر أهمها تدني مستوى المعيشة بسبب سوء توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء ما ينجر عن ذلك من الاختلال والتصرفات الاستهلاكية [2].

الفرع الثالث

إفساد العلاقات الأسرية

تخلِّف الجرائم المالية آثار اجتماعية تؤدي الى عدم تماسك وتفكك الأسر، فعند تزايد حدة الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي وتدني مستوى المعيشة يؤدي عادة الى انخفاض القيم داخل الاسرة، وبالتالي يشعر الطفل بعدم الارتباط بالقيم فيسهل استهوائه الى الانحراف، كما يؤدي الى عدم وجود الولاء لديه نحو أسرته لعجزها عن اشباع حاجاته المادية، ما يؤدي الى تمرده على أبويه ويمهد ذلك لانحرافه واحساسه بمسؤولياته تجاه الأسرة، فيعمل للحصول على المال لسد احتياجاتها بطريقة غير سوية[3]، ما يتيح ذلك من تفشي للإجرام بين أفراد المجتمع، وما يرتبه من هدم لكيان الاسرة وتفكيكها مما يعرضه للانحراف ويعرض الأسرة للاضطراب، كما تؤدي العقبات الاقتصادية الى عدم استقرار الأسرة وتماسكها [4].

تطرقنا في الآثار الاجتماعية للجرائم المالية ارتفاع نسبة البطالة، والتي تؤدي الى هدم سلطة الزوج إذ أن النجاح الاقتصادي من أهم الركائز التي تمنح المكانة في المجتمع ما

---

[1] - نبيل بن خدير، **" خصائص الجريمة الاقتصادية وآثارها الخاصة والعامة"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2021، ص 35.

[2] - فاطمة الزهراء بعدود، مرجع سابق، ص 25.

[3]- ميادة مصطفى القاسم، التفكك الأسري وآثاره على المجتمع، مكتبة نحو علم الاجتماع التنويري، (د د ن) 2018، ص 17، Noor_book.com

[4] - مراد خليفة، **" آثار الفساد مقاربات متعددة"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2023، ص 308.

يؤدي الى عدم الاحترام الضمني للزوج من قبل الزوجة، وزيادة الصراعات بينهما نتيجة اللوم الدائم للزوج باعتباره مسؤولا عن بطالته وإغفال وجوده وتزايد الانفعالات الحادة كونه مطالب بتوفير الحياة الكريمة للأسرة.

بينا سابقا أن من بين الآثار الاجتماعية تزايد حدة الفقر في الكثير من المجتمعات، حيث يعد السبب الرئيسي في الأزمات الأسرية وتشرد الأبناء أو مزاولته للتسول أو خروجهم للعمل في سن مبكرة، وقد تجد الأم نفسها مضطرة للعمل خارج المنزل ويبقى الأبناء عرضة للضياع دون مربي أو موجه، وقد يؤدي عملها الى نشوء الشقاق والنزاع مع الزوج، كما تضطر الأسرة الى العيش في مناطق مكتظة أو مساكن غير صحية، تسبب تضاعف احتياجات الأسرة مما يؤدي الى نشوء التوتر والنزاع بين الأفراد خاصة بين الكبار والصغار[1].

يظهر أثر الجرائم المالية في افساد العلاقات الاجتماعية والاسرية، من خلال بروز تفكك البناء الأسري وانعدام الروح الجماعية، مما أدى لقصور التواصل بين الافراد داخل الأسرة الواحدة وداخل المجتمع[2].

تترك جريمة الرشوة آثار سلبية على المجتمع فهي تساهم فعلا في كل عناصر الحياة الاجتماعية، وكما أشار **"محمد بدوي" " الرشوة خروج عن القيم الاجتماعية"** إذ يعتبرها من أبرز مظاهر الفساد الاقتصادي وبين متغيرات اجتماعية مختلفة، كطبيعة المجتمع ومدى إحساسه بظاهرة الرشوة من حيث كونها مشكلة اجتماعية تمثل تهديدا لقيمه، ويشير الى وجود علاقة وطيدة بين الرشوة والتفكك الاجتماعي سواء بين الأفراد أو بين الأسر[3].

[1] - ميادة مصطفى القاسم، مرجع سابق، ص ص، 18–19.

[2] - يونس قويدري، مرجع سابق، ص 36.

[3] - مصطفى عوفي، حكيم أعراب، **" الرشوة وآثارها على التنمية في المجتمع ودور القانون في معالجتها"**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 60.

الفرع الرابع

إفساد أخلاقيات العمل

يُعَدُّ الجهاز الإداري من الفساد على اعتبار أنه مسرح الجريمة، إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة، ليست في مصلحة الهدف العام لهذا الجهاز وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة، كما يؤدي الفساد الى إضعاف قواعد العمل الرسمية، ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كليا أو جزئيا وتحريف إمكاناته المادية وطاقته البشرية عن هذه الأهداف، وخلق التشويش بدل الانتظام لعمليات اتخاذ القرارات فيه، وكذلك من شأن الفساد الإداري أن يضعف دور القيادات وفاعليتها داخل الأجهزة الإدارية.

يتم التجاوز على الهياكل التنظيمية لأنه ليس هناك تحديدا للمسؤولية إذ يستهان في تقييم العمل والتهرب من المسؤولية وتجاوز الاختصاصات، كما يفقد القرار الإداري استقلاليته ويصبح عرضة للتأثير غير الرسمي وتعم الارتجالية في اتخاذ القرارات الأمر الذي يؤدي الى ضعف كفاءة المنظمة نظرا لصرف الطاقات نحو المصالح والأغراض الذاتية، كل ذلك يُوجد نوعا من فقدان الحماس والدافعية للعمل وانتشار روح المال وعدم الانتماء للمنظمة، فضلا عن انتشار الأنانية وعلاقة عدم الثقة بالموظفين مما يؤثر على ظروف العمل ويفسد عمل الإدارات[1].

يؤدي الفساد الإداري الى اختلال السلوك الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين، ذلك أن انتشار الفساد يؤدي الى تحويل السلوك الإنساني لمجاراة الفساد، فبدلا من أن يقاوم الضمير العام فإنه يجاريه ويتغاضى عنه، والفساد بهذه الصورة لا يقف عند حد الدائرة أو المؤسسة الحكومية الواحدة، بل سينتشر ليمتد بين جميع الجهات الحكومية مما يؤثر بشكل مباشر على النظام الاجتماعي ويعرضه للخطر، كما يزيدا لشعور باللامبالاة والسلبية لدى

[1] - صالح محرز، طارق راشي، مرجع سابق، ص 30.

أفراد المجتمع، ويقتل الدافع والرغبة في انجاز و اداء الواجب ويزيد من الانانية لدى الأفراد، حيث يؤدي الى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل[1].

تؤثر بعض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع على الموظفين العموميين والأفراد المتعاملين مع المرافق العامة على حد سواء، وخاصة في الدول العربية التي تتميز مجتمعاتها ببعض العادات والتقاليد الموروثة أو المكتسبة، كالإسراف وإنفاق المال على الترف والرفاهية وضعف الوعي بأهمية الوقت، وعدم الالتزام بالمواعيد، وشيوع اللامبالاة وإهمال العمل أو بقيمته الاجتماعية، وعدم الاهتمام بحرمة المال العام، ومبالغة في تزيين المكاتب الحكومية وإساءة استخدام سيارات الإدارة وباقي الوسائل المادية لأغراض شخصية، فضلا عن الوساطة والمحسوبية، والإكراميات أو تلقي الهدايا التي نص عليها المشرع الجزائري بموجب المادة 38 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته[2] التي تقدم لكبار المسؤولين الأمر الذي يؤدي الى الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزء من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة.

أصبحت هذه الممارسات الفاسدة بمثابة عرف اجتماعي وإداري سائدا ومقبولا لدى العامة والخاصة، ولا يلاقي أي اعتراض على الرغم من المخاطر التي تسببها هذه السلوكيات على المصلحة العامة، ومن هنا تنخفض معدلات الإبلاغ عن وقائع الفساد فضلا عن التغاضي أوكف البصر عن كشفه، أو ملاحقته أو تنفيذ الأحكام والعقوبات على الفاسدين[3].

وضع المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره عن التنافسية الشاملة، أن الجزائر بالرغم من تقدمها الطفيف في التصنيف العالمي من حيث التنافسية العالمية ومؤشر النمو العالمي لأنها بقيت في المراتب الأخيرة خاصة عن المستوى الإفريقي، وكشف التقرير عن أهم العراقيل التي تواجه النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث جاء النقص في الحصول على

[1] - جمال حواوسة، مرجع سابق، ص 7.

[2] - قانون رقم 06–01 مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر، عدد 14، الصادر في 5 مارس 2006، معدل ومتمم

[3] - محمود سعد عبد العظيم غمرى غلاب، **" جرائم الفساد بين العالمية والعولمة أسبابه وآثاره"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 58، العدد 03، كلية الحقوق، مصر، 2023، ص93.

التمويل في مقدمة الترتيب بنسبة 15،1% يليه الفساد بنسبة 13،9%، كما أشار التقرير إلى أن سوء أخلاقيات العمل في اليد العاملة الوطنية له تأثير في عرقلة النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 55% وذلك سنة 2014 [1] ، كما يؤدي الى هدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير اداء الواجب الوظيفي والرقابي[2].

تساعد المحسوبية أو المحاباة الناجمة عن استغلال العلاقات القرابة وصلات المعرفة على نمو آليات الفساد حينما يتفاقم ذلك الاستغلال، لذلك نرى أن هذه الآلية الفاسدة تضرب مفاصل مهمة في الجهاز الحكومي ومنها المناصب الإدارية العليا، التي تشغل طبقا للآلية الفاسدة بعناصر بعيدة عن الكفاءة في أغلب الأحيان، مما يؤدي الى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها أمام المجتمع وثقة الناس بها نتيجة لتراكم العناصر غير المؤهلة فيها وإدارتها لها.

يساهم الفساد في تسريع عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة الى قيم الافراد الباحثين عن النجاح الفردي، فتصبح قيم الثراء السريع وغير المشروع لها الأولوية في سلم القيم، مما يضعف من أخلاقيات العمل في المجتمع[3].

تؤثر أيضا مظاهر الفساد الاداري على اداء المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع استغلال مواردها المالية البشرية بشكل فعال، وهذا بسبب استنزافها عن طريق الرشوة والاختلاس و أيضا بسبب غياب نظم الحوافز التي تشجع على زيادة الإنتاجية، وهذا عن طريق تحالف الموظفين غير الأكفاء بطرق غير مشروعة دون أن يكون لهم اداء وانتاجية كافية أو لعدم تناسق قدراتهم مع الوظائف التي يشتغلونها، وفي نفس الوقت يؤدي الحصول على الوظائف والمناصب في المؤسسات الاقتصادية بطرق ملتوية الى هروب الكفاءات

[1] - حليمة مناني، محمد الصالح بوطوطن، **" واقع الجريمة الاقتصادية والقيم في المجتمع الجزائري"**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 04، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، 2019، ص 161.

[2]- توفيق مالكي، مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون دولي، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2020–2021، ص 22.

[3] - عبد الرزاق بوضياف، **" الرشوة وآثارها على الاقتصاد الوطني"**، مجلة المعيار، العدد 37، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014، ص 19.

الحقيقية والنزيهة والتي لا تستطيع العمل في بيئة فاسدة لا تسمح لها باستغلال خبرتها وتكوينها بشكل جيد [1].

تخلف جريمة الرشوة آثار اجتماعية تؤدي الى انتشار السلوك المرضي في المجتمع وحدوث خلل في البناء، ما ينتج عنه إضعاف الثقة في التنظيم الاجتماعي و يهدر قيمة العمل الجاد وبالتالي تخلف المجتمع وانهياره[2] ، كما أن للرشوة أثر بارز على كفاية الجهاز الحكومي والعاملين به، فعلى عاتق الحكومة مسؤولية توفير الخدمات الأساسية للمجتمع وهذا يتطلب وجود جهاز إداري من العاملين يتمتع بالكفاءة والجدارة ليتمكن من تحقيق وإنجاز هذه الأهداف، والرشوة إذا ما استُخدمت في عملية التوظيف ستؤدي الى خلق جهاز إداري ضعيف ليس لديه الكفاءة لتحمل عبء مسؤولية التنمية وتبعاتها، ومن ثم تُعجل بتخلف المجتمع فالرشوة باختصار تبدد طاقة البلاد.

تتشابه جريمة استغلال الوظيفة التي نص عليها المشرع الجزائري بموجب المادة 33 من القانون رقم 06– 01[3] بجريمة الرشوة في الصفقات العمومية التي نصت عليها المادة 27 من القانون رقم 06–01[4] من زاويتين، الأولى أنهما لا تقعان الا من موظف عام، والثانية أنهما تتضمنان إساءة الى الثقة المشروعة التي يوليها الأفراد لأجهزة السلطة العامة، أو كما تسمى استغلال السلطة استغلالا سيئا هي من الجرائم التي تدخل في مفهوم الفساد الإداري، فإذا تتبعنا المؤسسات والشركات وكافة العقود التي تُبرم في أكثر المصالح لابد أن تجد منها ما يعود من بعيد أو من قريب بشكل واضح أن هذه الشركة التي لها صلة بصاحب السلطة تفوز بالمناقصة[5]، وترسي عليها من بين كافة المنافسين كما يوجد من بين الموظفين من يستغل منصبه في توظيف أقاربه ومعارفه ويتخطى كافة العقبات ويلتمس لتثبيتهم جميع الأسباب التي توصلهم الى أعلى المناصب.

[1] - إيثار عبود كاظم الفتلي، مرجع سابق، ص ص، 57–58.
[2] - حمزة بن علي، فخر الدين رزيق، مرجع سابق، ص 43.
[3] - قانون رقم 06– 01 مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، السالف الذكر.
[4] - قانون رقم 06– 01 مؤرخ في 20 فبرير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، السالف الذكر.
[5] - صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سابق، ص 93.

تفشت جريمة اختلاس الموظف العام للأموال التي في حيازته بسبب وظيفته في معظم البلدان العربية، بما فيها المشرع الجزائري الذي نص على هذا النوع نمن الاختلاس بموجب المادة 29 من القانون 06– 01[1]، والاستيلاء على المال وإدخاله في ملكية الفاعل، ويتحقق هذا بصور مختلفة فيتم إما باختلاس المال خفية كما في السرقة، وإما يأخذه احتيالا على حائزه مثل جريمة النصب المنصوص عليها في المادة 372 من قانون العقوبات[2]، كما أن الفعل المادي المكون للجريمة لا يلزم أن يكون استيلاء الفاعل على المال بل يكفي أن يكون تسهيل هذا الاستيلاء للغير من جانب الفاعل[3].

تساهم أيضا جريمة تبييض الأموال في إفساد الجهاز الإداري من خلال شراء ذمم المسؤولين والتأثير على قراراتهم لصالحهم، مما يؤدي الى إفساد أخلاقيات الوظيفة [4].

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية للجرائم المالية على المجتمع

تعددت الجرائم المالية وتعددت معها الآثار المترتبة عنها، ومست جميع الفئات بما فيها المجتمع، حيث أدت الى انهيار المنظومة الاجتماعية والأخلاقية وانتشار سلوك فاسد بين أفراده وحدوث خلل في توازن المجتمع، مما نتج عنه ارتكاب أفراده لأعمال إجرامية أدت الى فقدان الأمان والطمأنينة وزيادة معدلات الجريمة، كما تعددت أخطارها ووصلت حتى أثرت على الصحية لأفراد المجتمع، وعليه سندرس هذه الآثار بالتفصيل بالتعرض الى تأثير الجرائم المالية على توازن المجتمع **(المطلب الأول)**، والتأثير على الجانب الأمني والصحي **(المطلب الثاني)**.

[1] - قانون رقم 06– 01، مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، السالف الذكر

[2] - أمر رقم 66– 156، مؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون العقوبات، (معدل ومتمم).

[3] - مرجع نفسه، ص 96.

[4] - مختار بن قوية، مرجع سابق، ص 63.

المطلب الأول

تأثير الجرائم المالية على توازن المجتمع

تؤدي الجرائم المالية دورا في التأثير على توازن المجتمع، حيث أن الاعتدال والتفاهم بين أفراده ومؤسساته يساهم في استقراره وتقدمه، كما تعد الفجوة بين طبقات الافراد من أهم الأسباب في اختلال توازنه والمساس بعدالته، وفقدانه للقيم والتماسك الاجتماعي، لهذا أردنا أن ندرس هذه النقاط متسلسلة وهي التأثير على استقرار المجتمع **(الفرع الأول)**، والإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية **(الفرع الثاني)**، وقلب ميزان البناء الاجتماعي **(الفرع الثالث)**، وأخيرا انهيار القيم والروابط الاجتماعية **(الفرع الرابع)**.

الفرع الأول

التأثير على استقرار المجتمع

تؤثر الجرائم المالية على الاستقرار الاجتماعي، حيث تؤدي الى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية وزعزعة الأمن و تهدد استقرار الأشخاص وتعرض كيانهم المادي والمعنوي للخطر، وتضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساسها على الثقة والاطمئنان، وتقلص المساهمات في الأعمال الخيرية والاجتماعية[1]، كما أن للعاملين الوافدين آثار اجتماعية سلبية فهناك نسبة تصل الى 72% من المربيات المتزوجات أو سبق لهن الزواج، 64% منهن في سن الشباب ونتيجة لطول غيابهن عن البلد الأصلي يجعلهن عرضة للانحرافات السلوكية وارتكاب جرائم السرقة والسطو على المحلات والبنوك وما الى ذلك[2].

[1] - عبد الكريم الردايدة، الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص175.
[2] - سيد شوربجي عبد المولى، واجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص120.

يُنظر الى الفساد على أنه عامل رئيسي في إضعاف استقرار البلدان، ويشير الى توافق واسع لأن المناطق التي تعاني من نزاعات مستمرة أو يهددها النزاع، هي عرضة على وجه التحديد لأنواع معينة من الفساد، علاوة على ذلك ثمة إدراك متزايد بأن الفساد يعتبر حاجز أمام إعادة الإعمار، وتقوية السلام في البلدان الخارجة من النزاع، ويكون أشد الناس بؤس هم الفقراء، ذلك أن آثار النزاع تمس أكثر الناس معاناة والذين ليست لديهم الموارد الكافية التي تمكنهم من مجابهة التحديات والأزمات[1].

يمس الفساد بشكل مباشر وغير مباشر استقرار الأوضاع الاجتماعية، وهذا بسبب انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع، نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافئ الفرص وإشاعة روح اليأس بين أفراده [2].

يقلل الفساد من فرص الفقراء على الكسب لعدم مقدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد ولذلك تقتصر فرص الربح على ذوي المناصب الرفيعة دون باقي أفراد المجتمع مما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ما يؤدي الى إضعاف الهمم وانخفاض الحافز لدى الشرفاء، طالما أن ثمار التنمية لن يتم توزيعها بصورة عادلة ما يؤدي الى انخفاض ثقة الأفراد في الحكومة، ما يساهم في حدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار العام في البلاد[3].

الفرع الثاني

الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية

تعد العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل المجتمع، والهدف من العدالة الاجتماعية هو توفير حياة كريمة للأفراد في ظل دولة تحترم الدستور والقانون وترتكز على المساواة وتكافئ الفرص، ومما لاشك فيه أن انتشار الفساد يحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، فقد أكد كل من أدفينجاد وموين (Advigad and

[1] - محمد وارث، مرجع سابق، ص 92.

[2] - صالح محرز، طارق رشي، مرجع سابق، ص 29.

[3] - علي حبيش، **" الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع"**، مجلة المعارف، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2012، ص 295.

MOENE) في دراستهما عام 1999، وجود علاقة بين الفساد وغياب التوازن والعدل الاجتماعي ما يولد الظلم وعدم المساواة لدى قطاعات مختلفة في المجتمع، ومن ثم الحقد والكراهية اتجاه الفاسدين الذين يمثلون الظلم الاجتماعي [1].

يحدث الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بسب حدوث اضطرابات وإضعاف العلاقات الإنسانية، وتظهر تشريعات جديدة لا تحقق الردع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب وذلك لكثرة ما بها من ثغرات قانونية، وعدم جدوى وفاعلية تطبيق القوانين نتيجة فساد القائمين على تنفيذها من العاملين بالأجهزة الأمنية والرقابية والقضائية، وظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصلات الجرائم من أعين الأجهزة الأمنية، وبُطء اجراءات المحاكمة، حيث يلجأ المفسدون الى عرقلة إجراءات العدالة والمحاكمة حتى تفقد القضية الردع العام المقصود منها، باستخدام أساليب ملتوية للتهرب من المسؤولية القانونية وفرار المتهمين بخارج البلاد[2].

تختل العدالة بين الناس ويصبح الفساد هو السبيل الوحيد لحصول الأفراد على حقوقهم الاجتماعية، ليصبح من لا يستحق يحصل على ما يشاء، ويعجز صاحب الحق عن الحصول على حقوقه المختلفة، ومن ثم تختفي العدالة الاجتماعية لتحل محلها الاعتبارات الشخصية والمصالح المادية المرتبطة بالفساد الاقتصادي [3].

أكدت دراسة عن موضوع العدالة الاجتماعية عام 2010 تناول فيها **سميثSMIH** العلاقة بين العدالة الاجتماعية والفساد في المجتمع التشيكي، وبناء على البيانات التي تم الحصول عليها من المسح في عام 2006، والذي بين أن هناك عورا بوجود فساد وعدم وجود عدالة اجتماعية على الرغم من تحول المجتمع من الاشتراكي الى الرأس مالي، وكان لهذا التحول أثر واضح في التغيير، ولاكن لازالت هناك بعض المؤشرات القيمة التي اعبت

[1] - محمود سعد عبد العظيم غمرى غلاب، مرجع سابق، ص 92.
[2] - جمال حواوسة، مرجع سابق، ص8.
[3] - مطاي عبد القادر، علي حبيش، **" مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، 278.

دورا مهما في عملية التغيير، الا أن مؤشرات الفساد لازالت موجودة، وذلك لارتباطها بمفهوم العدالة الاجتماعية والتقسيم الطبقي في المجتمع [1].

يدمر الفساد عمل مؤسسات الدولة عامة وإقامة العدل بشكل خاص، حيث يقلل من ثقة الجمهور في العدالة ويضعف قدرة النظم القضائية على ضمان حماية حقوق الانسان ويؤثر على مهام وواجبات القضاة والمحامين وغيرهم من المهنين القانونيين، من خلال السعي الى الإفلات من العقاب، ويكون للفساد تأثير مدمر على النظام القضائي ككل ويمثل أحد أهداف حقوق الانسان في مكافحة الفساد وآثاره على إقامة العدل، كما يعيق الفساد جوهر إدارة العدالة ويخلق عقبة كبيرة أمام الحق في المحاكمة النزيهة، ويفقد بشدة ثقة السكان في القضاء[2].

تبرز أيضا قضايا الفساد المرتبط بعلاقات القوة في المجتمع، خصوصا عندما تجتمع الثروة والسلطة في يد واحدة، وهو ما يعصف بالمساواة وتكافئ الفرص [3]، كما يمس الفساد حقوق الانسان بعدة طرق بدءا من هدم سياسة القانون الى انتهاك حقوق الافراد، ويشوه صور النزاهة العامة عندما يفقد القانون هيبته، ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية، بالنسبة لأولئك الذي يلتمسون الوصول الى العدالة لاسيما الفقراء والمحرومين[4].

يعيق أيضا تنفيذ القوانين واللوائح التي تحمل حقوق الإنسان، لأن العلاقة بين الفساد والانتهاكات الحقوقية تظهر من خلال التأثير المباشر وغير المباشر للفساد على احترام وتعزيز حقوق الانسان، فعندما تستخدم الأموال العامة في دفع الرشوة أو إخفاء الجرائم تنتهك الحقوق القانونية للأفراد وهذا يؤكد ضرورة محاسبة المسؤولين وفرض العقوبات

[1] - يعقوب يوسف الكندري، الفساد في المجتمع الكويتي وتأثيره على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 45، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت،2020، ص85، نشر على الموقع الالكتروني: cgaps.ku.edu.kw تاريخ الاطلاع 10 جوان2025 على الساعة 14:00.

[2] - دييغو غارسيا سايان، الفساد وحقوق الانسان والاستقلال القضائي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نشر على الموقع الالكتروني: unodc.org، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2025، الساعة 15:30.

[3] - إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص137.

[4] - صالح محرز، طارق راشي، مرجع سابق، ص 29.

على الممارسات الفاسدة، إذ أن تحقيق حقوق الانسان يتطلب وجود مؤسسات حكومية نزيهة وفعالة للحفاظ على العدالة [1].

تخلف جريمة تبييض الأموال آثارا على العدالة الاجتماعية، مثل افساد وتشويه النظام الديمقراطي في المجتمع بسبب وصول أصحاب الأموال غير المشروعة الى المراكز العليا في الدولة خاصة الى مقاعد البرلمان والمجالس المحلية، يجعلهم يستخدمون أجهزة الإعلام بصورة سلبية مما يترتب عليه إفساد وتردي القيم الراسخة في المجتمع، وتلويث البيئة وزعزعة الثقة في المفاهيم والمبادئ السائدة وهذا ما يؤدي الى فقدان الأمان والثقة في القضاء وصحة الحكم [2]، وأيضا شيوع ظاهرة تحدي القانون وروح التمرد لدى الشباب والاستهانة بالسبطة الشرعية نتيجة عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي[3].

تُضعف الرشوة مبدأ العدالة الاجتماعية بحصول الافراد الذين يقدمون عليها على امتيازات غير مستحقة لغيرهم، ينتج عنها انعدام المساواة في الحقوق والفرص وعرقلة القانون ويصبح القرار مبنيا على النفوذ الشخصي بدلا من الالتزام بالقواعد القانونية [4].

تسعى الدولة الى تحقيق هدف أساسي وهو العدالة الاجتماعية، والضريبة أحد الوسائل التي تستخدمها للوصول لهذا الهدف، فظاهرة التهريب تهدر العدالة الاجتماعية حيث تتباعد المسافة وتتسع الفجوة بين الطبقات العليا وطبقة محدودي الدخل، فينعكس ذلك على الرضى السياسي ويمس السلام الاجتماعي، لأن نجاح البعض في التهرب من دفع الضريبة الجمركية، يؤدي الى فقدان المستوردين والمواطنين الشرفاء بثقتهم في أجهزة الدولة المعنية بتحصيل تلك الضريبة، ما يؤدي الى إضعاف روح الانتماء والتضامن الاجتماعي وانتشار ثقافة التهريب وجعلها مبدأ يحكم آليات السوق، فالتهريب الجمركي يؤدي الى تخلص

[1]- تسنيم عمار، الفساد وحقوق الانسان، مقال نشر في جريدة اليوم السابع، يوم الخميس 26 سبتمبر 2024، على الساعة 17:00، نشر على الموقع الالكتروني: m.youm7.com، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2025 على الساعة 17:00.

[2] - إبراهيم مجاهدي، مرجع سابق، ص 218.

[3] - روميسة بلقاسم كحلولي، ندى صالح صالح، مرجع سابق، ص 27.

[4] - زكريا الخفجي، الرشوة آفة اجتماعية خطيرة، مقال نشر على جريدة أخبار الخليج، العدد 17245، البحرين، الأحد 29 ديسمبر 2024، 02:00، نشر على الموقع الالكتروني: Akhbar_alkhaleej.com، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2025، على الساعة 21:00.

المتهربين من نصيبهم في الأعباء العامة بالنسبة لغيرهم، وهو ما يؤدي الى الإضرار بالشرفاء الذين يتحملون بصدق اخلاص العبء الضريبي[1].

الفرع الثالث

قلب ميزان البناء الاجتماعي

تمثل عمليات تبييض الأموال نوعا من الأمان بالنسبة للحاصلين على مداخيل غير مشروعة مثل الناتجة عن تجارة المخدرات والسلاح وكذلك الناتجة عن تهريب الأموال والتهرب الضريبي والرشوة والسرقات والاختلاسات والنصب والاحتيال وتزييف العملات الوطنية والأجنبية، وكذلك المداخيل الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي.

يؤدي نجاح أصحاب الدخل غير المشروع بالانتفاع بحصيلة الجريمة الى صعود هؤلاء المجرمين الى قمة الهرم الاجتماعي في البلاد، في الوقت الذي يتراجع فيه مركز العلماء والمكافحين الى أسفل قاعدة الهرم[2].

تُفرز الأموال الطائلة التي يجنيها المجرمون بوجه غير شرعي جراء أنشطتهم وبطرق سهلة وسريعة وبعد إضفاء صفة الشرعية عليها، مع مرور الوقت طبقة ثرية في المجتمع نمت ثرائها على حساب جهود وكد وتعب المواطنين الشرفاء العاديين، مما يوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويساهم بشكل كبير في الإخلال بالتوازن الاجتماعي وخلق الطبقية في المجتمع[3]، حيث تولد فئة جديدة وتنجح في الوصول لإقامة علاقات وطيدة مع كبار المستثمرين ورجال الأعمال والتقرب منهم بسبب المصاهرة أحيانا أو بسبب الشراكة في مشاريع مختلفة، مما يحقق لهم وجاهة اجتماعية قد تؤدي بهم الى احتقار العمال والفلاحين وغيرهم[4].

يعزز الفساد الشعور بالحرمان لدى فئات كبيرة في المجتمع سواء في المستوى التعليمي أو الصحي أو المعاشي أو التربوي أو الخدمي، وهناك صلة ورابطة كبيرة بين

[1] - بشرى حمداوي، فاطمة الزهراء غريب، مرجع سابق، ص ص، 57–58.
[2] - رمزي نجيب القسوس، مرجع سابق، ص 63.
[3] - محمد ياسين بوزوينة، الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 229.
[4] - عبد القادر مطاي، علي حبيش، مرجع سابق، ص ص، 278–279.

انتشار الفساد وعلاقته بغلاء الأسعار الفاحش، ووجود حالة من التمييز وانعدام المساواة وغياب تكافئ الفرص، وأن ووجود الفقر والفروقات الطبقية الكبيرة في البلاد هو مؤشر خطير على وجود خلل كبير في المجتمع نتيجة سوء توزيع الثروة والدخل، الأمر الذي يؤدي الى القلق والخوف كنمو فئات طفيلية فاسدة تعيش على خيرات المجتمع، وتتضخم أموالهم من أموال الشعب المواطن والتي استولوا عليها من خلال ارتكاب جرائم الفساد[1].

يظهر الفساد خلل في التركيبة الاجتماعية، وهذا بسب غياب العدالة التوزيعية الاقتصادية للسلع والخدمات، وتخصيص الأموال النقدية والمنقولة والثروات لصالح الفئة الأكثر قوة ونفوذ ممن يحتكرون السلطة وصناعة القرار[2].

الفرع الرابع

انهيار القيم والروابط الاجتماعية

تستمر ممارسة الأنشطة غير المشروعة ، التي لا تقتضي مجهودا وبقاء عائداتها الضخمة في مأمن عن المصادرة واستغلالها في أنشطة أخرى مشروعة، يؤدي إلى العزوف عن القيام بالأنشطة المشروعة، وخاصة من جهة الشباب بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الأنانية لتصبح مصلحة الوطن والانتماء إليه في الدرجة الثانية، ونتيجة لبروز الروح الفردية الأنانية والتفكك الأسري وضعف روابطها، يؤدي إلى انعدام الشعور في التعامل وانعدام القيم ذات المقاصد الإنسانية والخلقية الرفيعة، وللدول الكبرى المتقدمة دورها في تفشي الجريمة وسحق الهوية وفقدان الانتماء والتوازن الاجتماعي، وتفشي ظاهرة التلوث العقلي والذهني من خلال وسائل الإعلام والإعلان وتبادل المعلومات وصولا إلى مرحلة التضليل، وترسيخ العنف وترويج الانحراف بأنواعه ما يخلق أجيالا بعيدة عن القيم والالتزام الأدبي[3].

[1] - محمد حسن سعيد، مرجع سابق، ص 65.
[2] - محمد جمعة عبدو، الفساد أسبابه وظواهره، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2019، ص42.
[3] - سيد شوربجي عبد المولى، مرجع سابق، ص 119.

أدت الآليات الفاسدة إلى سيادة قيم دخيلة على المجتمعات التي انتشرت فيها، فأصاب الخلل منظومة القيم السائدة، وأصبحت أشكال الفساد عبارة عن نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية، فتأثرت بذلك أخلاقيات وقيم المجتمع لهذا برزت مُسميات جديدة تسوغ الحالة الفاسدة، وخرج من يروج لها ويدافع عنها، بحيث أصبح النظر للفساد على أنه أحد مقومات تنمية المجتمعات وظهر لدينا مصطلح يسمى الفساد المُنتج[1].

يقوم الفساد على اضعاف الوازع الديني، وزعزعة القيم الأخلاقية القائمة في المجتمع كالأمانة والصدق والإخلاص والعدل والمساواة وعدم المسؤولية، ولا يخفى أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي الى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات [2].

ينتج عن الجرائم الاقتصادية والفساد حدوث خلل جوهري في القيم الاجتماعية وسيطرة الجهل والامية على العقول، بدلا من التعليم والخبرة العلمية وتصبح هذه الصفقات جزءا من شخصية الانسان في حالة عدم التزامه فإن ضميره لا يؤنبه وتنتشر حالة عدم الانضباط وتفشي الاحتيال والاختلاس في الأسواق المربحة وسريعة النمو، ويشهد نسق القيم في هذه الحالة صعودا للقيم المادية والفردية وتراجعا للقيم المعنوية والمجتمعية، وهذا التحول يهدد التوجه الإيجابي والأخلاقي للمجتمع وسلوكيات أفراده وجماعاته[3].

تطورت الجريمة داخل المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، حيث نجد أن مستواها قد ارتفع بشكل كبير مقارنة بالعقود الماضية، وفي ما يخص الجرائم الاقتصادية نجد أنها تحتل الصدارة بين أنماط الجرائم المنتشرة في مجتمعنا، وهذا راجع الى التغيرات التي أصابت النسق القيمي لدى الفرد الجزائري بسبب ارتفاع اللامبالاة، والتوجه الكبير نحو الجريمة الاقتصادية لتحقيق الأهداف والطموحات، واشباع الرغبة في الربح السريع وغلبة

[1] - إيثار عبود كاظم الفتلي، مرجع سابق، ص 57.
[2] - يمينة عاتي، مرجع سابق، ص 7.
[3] - يحيى حمود حسن، هيثم عبد الله سلمان، أثر الجرائم الاقتصادية على استقرار الاقتصاد العراقي، سلسلة بحوث الخليج، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص29، منشور على موقع https: //www.researchgate.net، تاريخ الاطلاع 12 جوان 2025، على الساعة 18:00.

القيم المادية في المجتمع، وهذا ما أكدته الإحصائيات والوقائع حيث نرى ارتفاع مهول للانحلال القيمي للفرد في المجتمع الجزائري[1].

تضر جريمة التهريب الجمركي بقيم وأخلاق المجتمع، فهي بمثابة عدوى تنتشر بين كل الخاضعين للضريبة الجمركية، ورغم محافظة كل واحد منهم على سر مهنته، الا أنه غالبا ما يدور حديثهم حول كيفية التهرب من الضريبة الجمركية، ومن ثم يروي سبيله في كيفية التخلص من تلك الضريبة، ومن لم يسبق له التهرب يسعى اليه إما بدافع التقليد كنوع من أنواع السلوك في هذا السبيل، وإما لشعوره بأنه ليس من العدالة أم يكون هو أمينا في اداء الضريبة الجمركية، في حين أن غيره يتهرب من سدادها[2].

المطلب الثاني

التأثير على الجانب الأمني والصحي

أثرت الجرائم المالية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ولم تتوقف عند هذا الحد بل توسعت للتأثير على الجانبين الأمني والصحي، وهذا ما سنعرضه من خلال ارتفاع معدل الجريمة **(الفرع الأول)**، وانتشار الآفات الاجتماعية **(الفرع الثاني)**، وكذا التأثير على الصحة **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

ارتفاع معدل الجريمة

تزداد الدوافع الاجرامية عند تمكين مرتكبي الجرائم المالية من الاستمتاع بعائدات جرائمهم ودخولهم ميادين جديدة للجريمة وبالتالي تتزايد معدلاتها، فانتشار الجرائم الاقتصادية يزيد من الظاهرة الاجرامية ويزيد من خطورتها، وهذا له تأثير ضار على الفرد

[1] - حليمة مناني، محمد الصالح بوطوطن، مرجع سابق، ص160.
[2] - بشرى حمداوي، فاطمة الزهراء غريب، مرجع سابق، ص 59.

والمجتمع حيث أن مختلف الدراسات أثبتت العلاقة الوطيدة بين الجريمة الاقتصادية وزيادة معدلات الجرائم الطبيعية[1]، كما توجد علاقة بين الجريمة والانحراف، حيث أن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة، أو لتحقيق المال أو ذاته[2].

شجعت جريمة تبييض الأموال على الانزلاق الى طريق الجريمة، وهذا راجع في نجاح أصحاب الأموال غير المشروعة في الإفلات من ملاحقة السلطات الأمنية، واستخدام الأموال التي تم تبييضها في تصرفات نقدية وعينية.

ارتبطت الجرائم المالية أيضا بجرائم تمويل الإرهاب، وهي من أخطر الجرائم في العالم، وبناء على ذلك بادرت الدول الى سن تشريعات تتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ومن بين هذه الدول الجزائر وذلك من خلال القانون رقم 05–01[3] المعدل والمتمم بنص القانون 23–01 المتضمن الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما [4].

يخلف التهريب آثار على أمن واستقرار الدول، من خلال استيراد الأسلحة بمختلف أنواعها وكذا المخدرات والمشروبات الكحولية التي يؤدي استهلاكها الى غياب الوعي والإدراك وبالتالي ارتكاب الجرائم التي تُفسد المجتمع وتُعرض كيانه لخطورة عدم الاستقرار الأمني، وهو الامر الذي يتجلى في تشدد المشرع الجزائري إزاء تهريب الأسلحة والمخدرات وكل تهريب يشكل تهديدا خطيرا على الأمن الوطني [5]

[1] - محمد ياسين بوزوينة، **"الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية"**، ص 228.
[2] - رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر، مرجع سابق، ص 667.

[3] - قانون رقم 23–01، مؤرخ في 7 فبراير 2023، يُعدل ويُتمم القانون رقم 05–01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425ه الموافق 6 فبراير 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج ر، عدد 08، الصادر في 8 فبراير 2023.
[4] - ليدية إقرقيت، سهام أورزيق، مكافحة جريمة تبييض الأموال على ضوء التعديل القانوني لسنة 2023، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون الجنائي والعلوم الاجرامية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2023، ص ص، 54–55.
[5] - بهية بركات، **" جريمة التهريب في القانون الجزائري"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015، ص 43.

تجاوزت آثار التهريب ما سبق ذكره ووصلت حتى جرائم قتل رجال الضبط القضائي والاختطاف الذي قد يطال الأفراد والعائلات، مما يزعزع السكينة العامة وهذا الأمر قد يشوش أجهزة الدولة ويمنع أفراد المجتمع من التمتع بحرياتهم ويحد من ممارستهم لأسلوب حياتهم وارتياد الأماكن العامة كالمنتزهات والأماكن السياحية، الشيء الذي تنجم عنه ضغوطات نفسية التي تنعكس سلبا على حياة الفرد وأسرته[1].

الفرع الثاني

انتشار الآفات الاجتماعية

تعد جرائم التهريب من المصادر الأساسية للأموال ذات المصدر المجهول أو ما بات يعرف بالأموال القذرة، هذه الأخيرة اتي أصبحت من أهم مصادر الآفات الاجتماعية على نهج المتاجرة واستهلاك المخدرات وهي الآفة الاجتماعية الأكثر خطورة، والأسرع انتشارا في جسم المجتمع، ذلك لأن تجارة المخدرات لا تأتي إلا بالتهريب، ما يؤدي الى حصول المهربين على أموال طائلة يتم تبييضها بأشكال عدة كشراء العقارات ومثلا وينتج عنه ارتفاع أسعارها وحرمان جل أفراد المجتمع من إمكانية الحصول على عقارات ومساكن بقيمتها الحقيقية المتماشية مع الدخل الفردي الحقيقي لأفراد المجتمع[2].

تنتشر المخدرات على نطاق واسع من حيث تعاطيها أو الإتجار بها، وتولي عصابات منظمة السيطرة عليها نظرا للعائدات المالية الضخمة التي تجنى منها [3]، ما يخلق مجتمع فاسد أو شريحة فاسدة خاصة وأن متعاطي المخدرات هم في سن حساس من أصحاب العمل والإنتاجية[4].

الفرع الثالث

التأثير على الصحة

[1] - مفتاح العيد، مرجع سابق، 363.
[2] - مفتاح العيد، مرجع نفسه، ص 362.
[3] - نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص 365.
[4] - دريس باخوية، مرجع سابق، ص 20.

أدى انتشار الفساد بشتى صوره، من رشوة وهدايا وغيرها والتي تعني في كل الحالات دفع مبالغ مالية مقابل الحصول على الخدمات والتراخيص والمستحقات، الى التأثير السلبي على العديد من نواحي الحياة الاجتماعية والتي من ضمنها آثار على البيئة والصحة العمومية، فقد يؤدي دفع الرشوة للتغاضي عن قواعد الحفاظ على البيئة، مما يساهم في انتشار الأمراض الخطيرة التي ترفع من تكاليف العلاج وفاتورة استيراد الدواء، ما يكرس التبعية من مخابر الدواء الأجنبية.

قدم التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2008، مسحا شاملا لمدى تـأثير الفساد على قطاع المياه، الذي يعتبر عصب الحياة البشرية كلها، كما ينبه التقرير الى أن عدم التحرك لمكافحة الفساد في قطاع المياه سيؤدي الى آثار سلبية وبشرية وتدمير للنظم الصحية والبيئية ويشير التقرير أيضا الى وجود ما يقارب 2؟1 مليار شخص في العالم يفتقرون للحصول على المياه بشكل مضمون، إضافة الى ما يزيد عن 6؟2 مليار شخص بلا مرافق صرف صحية[1].

يجعل الفساد الإدارة تقوم بتنفيذ المشاريع بشكل سيء مما يفسد معالجة مشاريع الصرف الصحي، فقد يؤدي ذلك أيضا الى تزايد وجود النفايات في المكبات[2]، فتصبح هذه الاعمال عند فشلها كارثة على المجتمع بدلا من أن تكون المناعة اللازمة، مما ينعكس بشكل سلبي وخطير على انتشار الأوبئة والأمر الذي يفتك بالإنسان[3].

تتأثر الصحة العمومية بجريمة التهريب، وذلك من خلال عدم خضوع البضائع المستوردة للرقابة التي يفرضها القانون في مكاتب الجمارك على السلع المستوردة قبل عرضها على المستهلك، فقد تعرض في السوق مواد فاسدة ومغشوشة أو غير مطابقة للمواصفات القانونية، ما ينتج عنه إحداث الأثر على الصحة العمومية بظهور أمراض عديدة باستعمال السلع المهربة أو استهلاكها فتتكبد الدولة خسائر كبيرة نتيجة التكفل الصحي بالمتضررين فاستيراد سلعا مغشوشة يشكل تهديدا لسلامة المواطنين ومثال هذه

[1] ـ نقلا عن علي حبيش، مرجع سابق، ص296.
[2] ـ فاديا قاسم بيضون، مرجع سابق، ص 83.
[3] ـ نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، 365.

المخاطر استيراد قطع غيار أو زيوت وتعريض حياة مستخدميها وسلامتهم للخطر، ناهيك عن تسبب ذلك في حوادث مرورية متزايدة وخطيرة، وهو ما أدى بالمشرع الجزائري الى اعتبار كل تهريب يهدد تهديدا خطيرا على الصحة العمومية جناية[1].

[1] - بهية بركات، مرجع سابق، ص 42.

خاتمة

ارتبط ظهور الجرائم المالية بتطور النشاط الاقتصادي، ما جعلها تحمل اسم جريمة متجددة ومتطورة، وانفردت هذه الجرائم بخصائص تميزها عن غيرها أبرزها أن غالبية مرتكبيها هم من خاصة المجتمع، رجال أعمال ومتخصصون في ميادين مهمة وقد حاولنا من خلال دراسة هذا الموضوع ابراز الآثار التي تخلفها الجرائم الاقتصادية.

حاولنا التركيز على بعض الجرائم التي لها بالغ الخطورة، كون الجرائم المالية يصعب حصرها وتحديدها لأنها في تنامي مستمر، وتجدر الإشارة أن هذه الجرائم أيضا تختلف من دولة الى أخرى بحسب اختلاف الأنظمة الاقتصادية وتطورها.

تعد الجرائم المالية من أخطر الجرائم التي تهدد بلدان العالم خاصة البلدان النامية، حيث تفوق نتائجها الجرائم الأخرى، لأن تأثيرها الكبير يمس التنمية الاقتصادية والتي تدمر بدورها مختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وهذا ما يجعل الدولة تقف عاجزة أمام مواجهة التحديات في جميع القطاعات، بسبب الآثار الوخيمة التي تخلفها هذه الجرائم في القطاع الاقتصادي.

تنعكس هذه الجرائم سلبا على أهم ركائز التطور الاقتصادي، كالدخل القومي والادخار المحلي وارتفاع معدل التضخم وكذلك عرقلة المشاريع الاقتصادية التي تقف عائق أمام التنمية، كما تضر بالجانب المالي والمصرفي ما يعود بنتائج خطيرة تمس الخزينة العمومية وصولا للتأثير على السياسة المالية لهذه الدول، لا تتوقف هذه الآثار عند هذا الحد بل تمتد حتى على المستوى الدولي حيث تؤثر على مركز الدولة وسمعتها ما يؤدي الى نقص جذب الاستثمارات اليها وتشويه الأسواق، والقضاء على روح المنافسة النزيهة، ما ينعكس على العلاقات بين هذه البلدان، كما واصلت الجرائم المالية تأثيرها على الجانب الاجتماعي، ما أدى الى مخاطر انعكست على الشباب والأسر، وظروفهم المعيشية سواء في حياتهم اليومية أو المهنية.

لمواجهة هذه الظاهرة المتزايدة الخطورة، تداعت الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية للتصدي للجرائم المالية ومكافحتها والوقاية منها، بمختلف الأساليب

والوسائل، فقد سنت القوانين وعقدت المؤتمرات ومع ذلك لازالت المشكلة قائمة وفي تزايد مستمر.

سعت الجزائر لمنع ظاهرة الإجرام المالي ومشت على خطى الدول الأخرى، وعمدت الى سن قوانين لمحاربة هذا النوع من الجرائم، مثل تعديل قانون العقوبات وكذا استحداث مجالس قضائية خاصة لقمع الجرائم الاقتصادية ووضع آليات مثل الاستعلام المالي واللجنة المصرفية ومجلس المحاسبة وكذا هيئة مكافحة الفساد.

من خلال دراستنا للآثار الاقتصادية الاجتماعية للجرائم المالية توصلنا الى النتائج والتوصيات التالية:

ـ النتائج

ـ مخاطر الجرائم المالية لا تعد ولا تحصى، فهي تهدم الاقتصاد الوطني وتدمر المجتمع.

ـ تمس مخاطر الجرائم المالية عنصر الثقة بين الأفراد والسلطة العامة، كما لها آثار عديدة على كافة الميادين خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

ـ انهيار اقتصاد الدولة واعاقة التنمية يؤدي الى نتائج اقتصادية على المستوى الدولي، كما يؤثر على افراد المجتمع كالأسرة والشباب، ويهتز استقرارهم الأمني والصحي.

ـ التوصيات

ـ تكثيف العمل على عدة مستويات أولها على المستوى الأمني، والمستوى القضائي ثم المستوى الإداري حتى نعطي حماية عالمية ضد الجرائم المالية.

ـ إعطاء الحرية للإعلام والصحافة من أجل الكشف عن قضايا الفساد والمفسدين.

ـ إشراك المجتمع المدني في مكافحة هذا النوع من الجرائم، وإحاطته بالحماية لأداء هذه المهمة.

ـ اعتماد سياسة التغيير الوظيفي في المؤسسات والإدارات التي يكثر فيها الفساد.

ـ عقد المنتديات وتنظيم المؤتمرات لتبادل الخبرات ووضع الحلول المناسبة.

ـ تشجيع البحوث والدراسات سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وتوزيعها ونشرها لتمكين المهتمين والمختصين من سهولة الاطلاع عليها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1ـ إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014.

2ـ إبراهيم عبد اللطيف عبيدي، الادخار مشروعيته وثمراته، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات، 2011.

3ـ إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2016.

4ـ رمزي نجيب القسوس، غسيل الأموال، جريمة العصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

5ـ سالم صلال الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

6ـ سعد طه عالم، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

7ـ سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الاقي للنشر والتوزيع، لبنان، 2009.

8ـ سيد شوربجي عبد المولى، واجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

9ـ صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية،1994.

10ـ ضياء مجيد الموسوي، التنمية الاقتصادية في التثبيت والتكييف والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

11ـ عبد الكريم الردايدة، الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

12ـ عمر الحضرمي، ظاهرة الفساد، الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كلية الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014.

13ـ فاديا قاسم بيضون، من جرائم أصحاب اللياقات البيضاء والرشوة وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2008.

14ـ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

15ـ محمد جمعة عبدو، الفساد أسبابه وظواهره، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2019.

16ـ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، مصر،2008.

17ـ محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

18ـ موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

19ـ ميادة مصطفى القاسم، التفكك الأسري وآثاره على المجتمع، مكتبة نحو علم الاجتماع التنويري، (د د ن)، 2018.

20ـ نادر عبد العزيز شافي، جريمة تبييض الأموال، ط2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أـ الأطروحات

1ـ حورية جاوي، آثار جريمة تبييض الأموال وطرق مكافحتها في مجال الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، فرع التجريم في الصفقات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018–2019.

2ـ دريس باخوية، جريمة غسل الأموال ومكافحتها في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2011–2012.

3ـ صباح سعيدي، بدائل العقوبات الجزائية في الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2024.

4ـ عبد العالي حاجة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

5ـ فريد علواش، جريمة غسيل الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008–2009.

6ـ ليلى بن قلة، وحدات المخابرات المالية ودورها في مكافحة تبييض الأموال، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2015–2016.

7ـ محمد ياسين بوزوينة، الآليات القانونية لمكافحة الجريمة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الجنائي للأعمال، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018–2019.

ب ـ مذكرات الماجستير

ب ـ 1 مذكرات أجنبية

1ـ إيثار عبدو كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009.

2ـ محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019.

ب ـ 2 مذكرات وطنية

1ـ عيسى بن علية، جهود وآليات مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2009–2010.

2ـ مختار شيبلي، مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق، جامعة سعيد دحلب، البليدة، جوان 2004.

3ـ نجاة صالحي، الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010–2011.

ج ـ مذكرات الماستر

1ـ آسية قرواحن، كهينة قوجيل، الجرائم المالية وسبل مكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2021ـ 2022.

2ـ بشرى حمداوي، فاطمة الزهراء غريب، أحكام التهريب الجمركي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017–2018.

3ـ حسين بوعبيد، سمية بوتريد، الرشوة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012ـ 2013.

4ـ حفيظة نواري، صالح صالحي، جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016–2017.

5ـ حمزة بن علي، فخر الدين رزيق، الفساد الإداري وآثره على التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017– 2018.

6ـ روميسة بلقاسم كحلولي، ندى صالح صالح، دور البنوك في محاربة جريمة تبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019–2020.

7ـ فاطمة الزهراء بعدود، دور الجمارك في مكافحة جريمة تبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021– 2022.

8ـ ليدية إقرقيت، سهام أورزيق، مكافحة جريمة تبييض الأموال على ضوء التعديل القانوني لسنة 2023، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون الجنائي والعلوم الاجرامية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2023.

9ـ ليلى رابحي، خيرة العطري، الآثار السلبية لجريمة تبييض الأموال على الاقتصاد وطنيا ودوليا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016– 2017.

10ـ مولود بوعقادة، الجرائم الاقتصادية والمالية وسبل محاربتها دوليا ووطنيا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2013–2014.

11ـ يونس قويدري، الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020–2021.

د ـ بكالوريوس

1ـ هنادي علي الصاحب، مفهوم الفساد المالي والإداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2018.

ثالثا: المقالات والمداخلات

أـ المقالات

أـ1 مقالات وطنية

1ـ إبراهيم مجاهدي، **"الآثار القانونية لجريمة تبييض الأموال"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015، ص ص 183–237.

2ـ أحمد لدرم، **"أثر بعض نماذج الجريمة الاقتصادية في عرقلة مسار التنمية الاقتصادية"**، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 3، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2016، ص ص 201–220.

3ـ آسية بن بوعزيز، ميلود بن عبد العزيز،**" أثر الجريمة الاقتصادية على الاستثمار"**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، 2021، ص ص 135–150.

4ـ بهية بركات، **" جريمة التهريب في القانون الجزائري"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015، ص ص 263–511.

5ـ حليمة مناني، محمد الصالح بوطوطن، **" واقع الجريمة الاقتصادية والقيم في المجتمع الجزائري"**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 04، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، 2019، ص ص 154–163.

6ـ صالح محرز، طارق راشي، **" الفساد الإداري أسبابه وآثاره وآليات مكافحته في الجزائر"** ، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 04، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس 2020، ص ص 22–36.

7– طاهر بو عبد الله، حبيب قنوني،" **أثر الجريمة الاقتصادية على التنمية في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2017، ص ص 168–264.

8– عبد الرحمان مجدوب، فاطمة الزهراء رمضاني،" **آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2023، ص ص 284–298.

9– عبد الرزاق بوضياف، " **الرشوة وآثارها على الاقتصاد الوطني"**، مجلة المعيار، العدد 37، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014، ص ص 1–21.

10– مطاي عبد القادر، علي حبيش، " **مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص 264–282.

11– عبد الله غالم، **"الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال"**، مجلة العلوم السياسية، العدد 17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص ص 57–72.

12– علي حبيش، " **الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع"**، مجلة المعارف، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2012، ص ص 287–297.

13– فاطمة مانع، " **أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها السلبية على التنمية"**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص ص 269–285.

14– محمد وارث، " **الفساد وآثاره على الفقر"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 08، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013، ص ص 85–104.

15– محمد ياسين بوزوينة،" **الآثار السلبية الناجمة عن الجرائم الاقتصادية"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2018 ص ص 219–240.

16– مختار بن قوية، **" جريمة تبييض الأموال بين الأساليب التقليدية والتكنولوجيات الحديثة"**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 09، العدد 01، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2024، ص ص 48–68.

17– مراد خليفة، **" آثار الفساد مقاربات متعددة"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص 301–319.

18– مصطفى عوفي، حكيم أعراب، **" الرشوة وآثارها على التنمية في المجتمع ودور القانون في معالجتها"**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، جامعة باتنة، 2016، ص ص 53–64.

19– مفتاح العيد، **"آثار جرائم التهريب الجمركي على الجانب الاجتماعي وسبل المستحدثة لمكافحتها في القانون الجزائري"**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 02، المركز الجامعي النعامة، 2014، ص ص 356– 371.

20– مفيدة نادي، **" قراءة من منظور اقتصادي لعلاقة الفساد بهجرة الكفاءات"**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي غليزان، 2018، ص ص 225–242.

21– ياسين غوتال، حنان خذيري، **"آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته"** مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 05، جامعة عباس لغرور، خنشلة 2016، ص ص 248–265.

أ- 1 مقالات أجنبية

1– رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر، **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجرائم المالية"**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات الإسكندرية، المجلد 38، العدد 06، مصر، 2022، ص ص 605–681.

2– محمد خالد المهايني، **"الفساد الإداري والمالي مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته"**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 04، 2008، الأردن، ص ص 1–181.

3ـ محمود سعد عبد العظيم غمرى غلاب، **" جرائم الفساد بين العالمية والعولمة أسبابه وآثاره"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 58، العدد 03، كلية الحقوق، مصر، 2023، ص ص 65–104.

4ـ نبيل بن خدير، **" خصائص الجريمة الاقتصادية وآثارها الخاصة والعامة"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2021، ص ص 204–219.

5ـ هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **"الفساد الاقتصادي وآثاره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"**، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30، العدد 02، جامعة الأزهر، مصر،2015، ص ص 562–619.

ب ـ المداخلات

1ـ الملتقيات الدولية

1ـ رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، **"جريمة غسل الأموال وآثارها على المصلحة العامة"**، مداخلة ألقيت ضمن أشغال المؤتمر الدولي الثالث حول، **"حماية مصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"**، القاهرة، يومي 21و22 أكتوبر2019.

2ـ سعاد طيبي، **"العلاقة بين سياسة الاستثمار وطموحات المستثمرين في النظام القانوني الجزائري"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي الرابع حول، **"دور الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني"**، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 13و 14 ديسمبر 2017.

3ـ فواز لجلط، **"ضمانات الاستثمار الأجنبي وفقا للاتفاقيات الدولية والثنائية في التشريع الجزائري"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي حول، **"دور الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني"**، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ديسمبر2017.

4ـ هجيرة تومي، **" تسوية منازعات الاستثمار"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الدولي الرابع حول، **"دور الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني"**، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 13و 14 ديسمبر 2017.

2ـ الملتقيات الوطنية

1ـ يمينة عاتي، **"الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الوطني الأول بعنوان، **"الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 24و25 أبريل 2018.

2ـ جمال حواوسة، عبد الله بوصنوبرة، **"آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهته"**، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات أشغال الملتقى الوطني الأول حول، **"الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية"**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 24و25أبريل، 2018.

رابعا: المحاضرات

1ـ آمنة أمحمدي بوزينة، محاضرات في مقياس مكافحة الفساد، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019–2020.

2ـ توفيق مالكي، مكافحة الاجرام الاقتصادي والمالي الدولي محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون دولي، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2002–2021.

خامسا: النصوص القانونية

1ـ أمر رقم 66–156، مؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، (مُعدل ومُتمم).

2ـ أمر رقم 76–102، مؤرخ في 9ديسمبر 1976، يتعلق بقانون الرسم على قانون الأعمال، ج ر، عدد 103، صادر في 26 ديسمبر 1976 (معدل ومتمم).

3ـ أمر رقم 76–103، مؤرخ في 9ديسمبر 1976، يتضمن قانون الطابع، ج ر، عدد 39، صادر في 15 ماي 1977 (معدل ومتمم).

4ـ أمرر رقم 76–101، مؤرخ في 9 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ج ر، عدد102، الصادر في 22 ديسمبر 1976 (معدل ومتمم).

5– أمر رقم 03–01 مؤرخ في 18 ذي الحجة 1423 الموافق 19 فبراير 2003، يعدل ويتمم الأمر رقم 96–22، يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج، ج ر، عدد 12، صادر تاريخ 23فبراير 2003، (معدل ومتمم).

6– قانون رقم 05–01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق 6 فبراير 2005، المعدل والمتمم بالقانون رقم 23–01مؤرخ في 7فبراير2023 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، (معدل ومتمم).

7– أمر رقم 05–06 مؤرخ في 18 رجب 1426 الموافق ل 23 غشت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، ج ر، عدد 59 الصادر في 28 غشت 2005.

8– قانون رقم 06–01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر، عدد 14، الصادر في 8 مارس 2006، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 10– 05 المؤرخ في 26 غشت 2010، ج ر، عدد 59، الصادر في 1 سبتمبر 2010، معدل ومتمم.

9– قانون رقم16–09 مؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 3غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار ج ر، عدد 46 الصادر 29شوال 1437 الموافق 3غشت 2016، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 22–18، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق 24 يوليو2022، ج ر، عدد 50، الصادر في 28 يوليو 2022.

10– قانون رقم 17–04 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق ل 16 فبراير 2017، ج ر، عدد 11، الصادر في 19 فبراير 2017، يعدل ويتمم قانون رقم 79–07 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 21 يوليو 1979، ج ر، عدد 30، الصادر في 29 شعبان 1399 الموافق 24 يوليو 1979.

11– قانون رقم 23–01، مؤرخ في 16 رجب 1444 الموافق 7 فبراير 2023، يُعدل ويُتمم القانون رقم 05–01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق 6 فبراير 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج ر، عدد 08، الصادر في 8 فبراير 2023.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1ـ تسنيم عمار، الفساد وحقوق الانسان، مقال نشر في جريدة اليوم السابع، يوم الخميس 26 سبتمبر 2024، على الساعة 17:00، على موقع m.youm7.com، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2025 على الساعة 17:00.

2ـ دييغو غارسيا سايان، الفساد وحقو الانسان والاستقلال القضائي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نشر على موقع: unodc.org، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2025، الساعة 15:30.

3ـ زكريا الخفجي، الرشوة آفة اجتماعية خطيرة، مقال نشر على جريدة أخبار الخليج، العدد 17245، البحرين، الأحد 29 ديسمبر 2024، 02:00، Akhbar_alkhaleej.com، تاريخ الطلاع 10 يونيو 2025، على الساعة 21:00.

4ـ سعود بن هاشم الجليدان، آثار الفساد، نشر على موقع www.alarabiya.net ، تاريخ الاطلاع 16 جوان 2025، على الساعة 2:30PM.

5ـ نور حمد مطلك، مخاطر وآثار الجرائم الاقتصادية الدولية، مقال نشر على موقع WWW.Azzaman-Iraq.com، تاريخ الاطلاع: 30أبريل 2025، ساعة الاطلاعPM 16:00.

6ـ يحيى حمود حسن، هيثم عبد الله سلمان، أثر الجرائم الاقتصادية على استقرار الاقتصاد العراقي، سلسلة بحوث الخليج، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص29، منشور على موقع https: //www.researchgate.net، تاريخ الاطلاع 12 جوان 2025، على الساعة 18:00.

7ـ يعقوب يوسف الكندري، الفساد في المجتمع الكويتي وتأثيره على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 45، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت،2020، ص85، نشر على الموقع cgaps.ku.edu.kw تاريخاالاطالع10جوان2025على الساعة 14:00.

8ـ مقال منشور في جمعية الشفافية الكويتية، بعنون تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد، على الموقع: www.transparency.org.kw.

https://arabthought.org/ar/researchcenterofoqelectronic-articl- details?id=132&urlTitle= –9

فهرس المحتويات

مقدمة.....05.

الفصل الأول: الآثار الاقتصادية للجرائم المالية.....06.

المبحث الأول: النتائج الاقتصادية للجرائم المالية على المستوى الوطني.....07.

المطلب الأول: تأثير الجرائم المالية على الجانب الاقتصادي.....07.

الفرع الأول: التأثير على الدخل القومي.....07.

الفرع الثاني: التأثير على الادخار المحلي.....10.

الفرع الثالث: عرقلة انجاز المشاريع الاقتصادية وتدني نوعيتها.....12.

الفرع الرابع: التأثير على معدلات التضخم.....14.

المطلب الثاني: تأثير الجرائم المالية على الجانب المالي.....15.

الفرع الأول: الإضرار بقيمة العملة الوطنية.....16.

الفرع الثاني: الإضرار بالنظام المصرفي.....17.

الفرع الثالث: الإضرار بالخزينة العمومية.....18.

الفرع الرابع: التأثير على السياسة المالية.....21.

المبحث الثاني: النتائج الاقتصادية للجرائم المالية على المستوى الدولي.....22.

المطلب الأول: عرقلة المشاريع الاستثمارية.....22.

الفرع الأول: التأثير السلبي للجرائم المالية على الاستثمار المحلي.....22.

الفرع الثاني: التأثير السلبي للجرائم المالية على الاستثمار الأجنبي.....26.

الفرع الثالث: تشويه المنافسة.....29.

الفرع الرابع: تدمير أسس الاقتصاد العالمي.....30.

المطلب الثاني: آثار الجرائم المالية على السوق العالمية.....31.

الفرع الأول: تأثير الجرائم المالية على سوق الصرف الأجنبي .....31.

الفرع الثاني: انهيار البورصات.....32.

الفرع الثالث: التأثير على مركز الدولة وسمعتها.....33.

الفرع الرابع: التأثير على العلاقات الدولية .....34.

الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية للجرائم المالية.....36.

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية للجرائم المالية على الأفراد .....37.

المطلب الأول: تأثير الجرائم المالية على الفئة الشبابية.....37.

الفرع الأول: ارتفاع معدل البطالة.....37.

الفرع الثاني: استغلال اليد العاملة متدنية الأجر.....41.

الفرع الثالث: إعاقة وهجرة أصحاب الكفاءات .....41.

المطلب الثاني: التأثير على الظروف المعيشية.....44.

الفرع الأول: تزايد حدة الفقر.....45.

الفرع الثاني: تدني مستوى المعيشة.....47.

الفرع الثالث: إفساد العلاقات الأسرية.....48.

الفرع الرابع: إفساد أخلاقيات العمل.....50.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية للجرائم المالية على المجتمع.....54.

فهرس المحتويات

المطلب الأول: التأثير على توازن المجتمع ..... 54.

الفرع الأول: التأثير على استقرار المجتمع ..... 55.

الفرع الثاني: الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية ..... 56.

الفرع الثالث: قلب ميزان البناء الاجتماعي ..... 59.

الفرع الرابع: انهيار القيم والروابط الاجتماعية ..... 61.

المطلب الثاني: التأثير على الجانب الأمني والصحي ..... 62.

الفرع الأول: ارتفاع معدل الجريمة ..... 63.

الفرع الثاني: انتشار الآفات الاجتماعية ..... 64.

الفرع الثالث: التأثير على الصحة ..... 65.

خاتمة ..... 68.

قائمة المراجع ..... 79.

ملخص

انتشرت الجرائم المالية منذ القدم، وكانت تعرف بالجرائم البسيطة وبعد ظهور النقود المعدنية، ظهرت جرائم جديدة كالتزوير والاحتيال والربا، ومع توسع التجارة ظهرت جرائم أخرى كالتهريب الضريبي والرشوة.

أدى ظهور الشركات الكبرى والبنوك الى انتشار جرائم تبييض الأموال والتهريب والفساد الإداري ما جعلها تعرقل مسار التنمية الاقتصادية وتعيق ازدهار الدول، وأدت لنتائج اقتصادية خطيرة على المستوى الوطني من خلال التأثير على الجانب الاقتصادي والجانب المالي وعلى المستوى الدولي من خلال عرقلة المشاريع الاستثمارية والتأثير على السوق العالمية، كما تظهر آثار اجتماعية تمس الفرد من خلال التأثير على الفئة الشبابية والظروف المعيشية، وتمس أيضا المجتمع من خلال التأثير على توازنه واستقراره الأمني والصحي.

الكلمات المفتاحية: الجرائم المالية ـ الآثار الاقتصادية ـ الآثار الاجتماعية.

Les crimes financiers sont répandus depuis l'Antiquité et étaient autrefois qualifiés de délits mineurs. Après l'apparition des pièces de monnaie, de nouveaux délits sont apparus, tels que la contrefaçon, la fraude et l'usure. Avec l'expansion du commerce, d'autres crimes sont apparus, comme la fraude fiscale et la corruption. L'émergence des grandes entreprises et des banques a favorisé la propagation du blanchiment d'argent, de la contrebande et de la corruption administrative, freinant le développement économique et la prospérité des pays. Ces crimes ont eu de graves conséquences économiques au niveau national, impactant l'économie et le secteur financier, et au niveau international, entravant les projets d'investissement et influençant le marché mondial. Les répercussions sociales touchent également les individus, impactant la jeunesse et ses conditions de vie, et la société, affectant son équilibre et sa stabilité, sa sécurité et sa santé.